الكتاب الخامس والعشرون

إشكالية التحيز

د. عبد الوهاب المسيري
المعهد العالمي للفكر الإسلامي، نقابة المهندسين(مصر)١٩٩٥ ج أول
تحليل وعرض د. حسان عبد الله حسان

تتطلب عملية التأسيس الحضاري الإسلامي نقد القراءات الاستلابية للفكر الغربي ونموذجه المعرفي وتمثلاته الأساسية وعناصره المكونة والمتعددة في المفاهيم والتصورات، ومن قبلها في البناء المعرفي وخلفياته الفلسفية. حيث إن الارتهان الحاصل لدى قطاع من المثقفين المسلمين إلى الفكر الغربي وثقافته ونموذجه المعرفي، أو القطيعة الكاملة والرفض الكامل – دون التأمل والتشريح الفكري – في القطاع المقابل لهذه الفئة المستلبة فكريًا، إن كلا القطاعين لا يؤسسان لمنظور حضاري متكامل وعلمي نحو الحضارة الغربية وتصوراتها الأساسية؛ لذا فإن العالم الإسلامي في حاجة إلى قراءات معرفية أكثر منهجية وعلمية لتناول الفكر الغربي ومعالجة نظراته ونظرياته وتصوراته الفلسفية والحضارية في ضوء السياقات الفكرية والاجتماعية والخصوصيات البيئية والنفسية.

وهنا يأتي هذا المشروع الحضاري بالأساس الذي يقوم على معالجة إحدى القضايا الأساسية في المشروع الحضاري الغربي وهي قضية (التحيز)، تلك التي لم يلتفت إليها كلا القطاعين السابقين (التغريبي / المستلب / أو الرافض) – أسس لهذه الرؤية التي لا نبالغ إذا أضفنا عليها – الحضارية، عبد الوهاب المسيري الذي قدم للمشروع الإسلامي في العشرين عامًا الأخيرة إضافة معرفية حضارية وذلك بإسهاماته المتعددة والمتفردة.

عبد الوهاب المسيري ومشروع التحيز:

لا يخفى المسيري تحيزاته الحضارية كدوافع أساسية في تأسيس مشروع (التحيز في الفكر الغربي) فيذكر في مقدمة الجزء الأول والتي افتتحت بدراسته التي حملت عنوان (فقه التحيز) «...لذلك أحسست بضرورة أن نبدأ من نقطة ما وتساءلت: لماذا لا نضع أسس علم جديد له آلياته ومناهجه ومرجعيته يتعامل مع قضية التحيز، ويفتح باب الاجتهاد بخصوصها؟ فالجميع لديه الإحساس بأن هوية الأمة - سواء كانت قومية أو دينية - مهددة بسبب تبنيها لنماذج ورؤى الآخر، دون إدراك عميق للتضمينات المعرفية لهذه النماذج.

وقد جمعت أوراق وأبحاث ودراسات هذا الكتاب في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٢ حيث انعقاد المؤتمر الذي حمل نفس العنوان (إشكالية التحيز) برعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين المصرية في الفترة من ١٩ - ٢١ فبراير ١٩٩٢.

ويوضح المسيري أهداف الكتاب والتي حددها في هدفين رئيسين- وهي أيضًا أهداف المشروع الحضاري الذي تبناه ودعا إليه-

الأول: هو محاولة اكتشاف بعض التحيزات (أساسًا الغربية) الكامنة في مصطلحاتنا ومناهجنا وأدواتنا البحثية وقيمنا المعرفية أو اقتراح مصطلحات ومناهج وأدوات وقيم معرفية بديلة تتسم بقسط أكبر من الاستقلال وربما الحيادية.

الثاني: لا يهدف الكتاب إلى تقديم ثمرة فكرة وحسب، وإنما يرمى إلى - وربما بالدرجة الأولى إلى تأكيد لطبيعة الثورة الإبداعية لرفض التحيز، وإلى تعريف القارئ بالعملية التي يتم من خلالها التعرف على التحيز وتجاوزه. وهذا لا يمكن إنجازه دون أن يرى القارئ بنفسه عملية الانتقال من النموذج المرفوض (المتحيز) إلى النموذج الجديد (المستقبل).

تناول المسيري في دراسته (فقه التحيز) عدة عناصر اعتبرها تأسيسًا لمشروعه الفكري حول هذا الموضوع منها، تحديد المقصود بالتحيز حيث أكد أن لكل نموذج بعده المعرفي أي جملة المعتقدات والمسلمات والإجابات عن الأسئلة الكلية والنهائية والتي تشكل الجذور الكامنة والعميقة لهذا النموذج والتي تزوده - أيضًا - ببعده الغائي، وجوهر نظامه القيمي الحاكم الذي يحدد النموذج وضوابط السلوك. هذا البعد المعرفي هو الذي يحتوى على تحيزات النموذج وبعد طرحه لأنماط التحيز السبعة مشيرًا إلى بعض التطبيقات في النموذج المعرفي الغربي يصل إلى تنظير يبدو جامعًا لتحيزات النموذج المعرفي المادي يتضمن التحيزات التالية:

١- التحيز الطبيعي المادي على حساب الإنساني وغير المادي وهو تحيز ضد الطبيعة البشرية لصالح الطبيعة المادية وطبيعة الأشياء.

٢- تحيز للعام على حساب الخاص. والافتراض السائد أنه كلما تم تجريد الظواهر من خصوصيتها وارتفع المستوى التعميمي، ازددنا علمية ودقة.

٣- تحيز للمحسوس والمحدود وما يقاس على حساب غير المحسوس واللا محدود وما لا يقاس والكيفي.

٤- تحيز للبسيط والواحدي والمتجانس على حساب المركب والتعددي وغير المتجانس.

٥- تحيز للموضوعي على حساب الذاتي.

٦- التحيز في المصطلح، فالمصطلح الأمثل هو المصطلح العام - الدقيق - الوصفي - الكمي الذي ينبذ المجاز.

٧- التحيز للدقة البالغة (التي تصل إلى لغة الجبر والرياضة) وهو تحيز للنموذج الطبيعي غير الإنساني.

٨- التحيز ضد الغائية والخصوصية المادية والانقطاع، والتحيز للاغائية والعمومية والواحدية والمادية والاستمرارية واللغة الرياضية.

ويطرح المسيري بعد أشكال التحيز وأنماطه آليات تجاوز التحيز، ومنها: إدراك حتمية التحيز وضرورة النقد الكلي، وتوضيح نقائص النموذج المعرفي الغربي ودراسة أزمته الحضارية، ونماذجية الانحراف فيه، ثم رصد وتحليل الفكر الغربي الاحتجاجي أو المضاد، ونسبية الغرب وإبراز خصوصية حضارته وظروفها التاريخية والثقافية لها، أما الآلية الرابعة فهي الانفتاح على العالم.

أما النموذج البديل فكما يراه المسيري، لابد أن يكون نابعًا من التراث، وينطلق من الإنسان ومن المقولات غير المادية، وهذا النموذج البديل - أيضًا - نموذج توليدي لا تراكمي، يقين ليس بكامل واجتهاد مستمر، لا يختزل أو يصفى الثنائيات، يرفض الواحدية السببية.

ويختتم المسيري دعوته لتأسيس هذا العلم (فقه التحيز) بالتأكيد على أن هذا الفقه (فقه التحيز) (رغم توجهه الإسلامي الواضح) هو فقه لكل أبناء هذه الأمة بأديانهم واتجاهاتهم أي لكل من يدافع عن هويتنا الحضارية ويرى أنها تستحق الحفاظ عليها. فالإسلام بالنسبة للمسلمين عقيدة يؤمنون بها، وهو بالنسبة لكل من ينتمي لهذه المنطقة النواة الأساسية للحضارة التي ينتمون إليها.

محاور الكتاب:

من المصطلح إلى العلوم الطبيعية مرورًا بالأدب والنقد والفن والعمارة

تم تصنيف بحوث الكتاب في أربعة محاور رئيسة شكلت الأعمدة الأساسية لمشروع (فقه التحيز)، **الأول** يدور حول مشكلة المصطلح ويتضمن ثماني دراسات حول التحيز في المصطلح وأبعاده في الفكر العربي وتقديم رؤية مغايرة ودعوة لفتح باب الاجتهاد. أما المحور **الثاني**: الأدب والنقد، تضمن التحيز في مناهج الأدب

واللغة وأشكاله وطرق مقاومته وعرض نماذج لبعض الكتابات الإسلامية التي حملت التحيز إلى الواقع الإسلامي. **المحور الثالث**: الفن والعمارة واحتوى على دراسات اهتمت بالتأثيرات المتعددة للفكر الغربي في ميدان الفن والعمارة. والجذور التاريخية لهذا التأثير وأهم المفاهيم التي نقلت، ثم طرح لتصور إسلامي لدراسة العمارة الإسلامية.

وفى المحور الرابع، ناقشت الدراسات ما يتصل بالتحيز في (العلوم الطبيعية)، والعقائد والمذاهب الفلسفية التي تقف خلف صياغة القوانين الطبيعية في الفكر الغربي سواء كان ذلك في العلوم الطبيعية أم العلوم الرياضية أو المفاهيم الطبية أو التكنولوجيا.

المحور الأول: **مشكلة المصطلح**:

يناقش هذا المحور قضية «التحيز في المصطلح»، البحث الأول **لعلى جمعة بعنوان «كلمة في التحيز»** يطرح فيه معنى التحيز من وجهة نظر علم «أصول الفقه» فيذهب إلى أن التحيز له وجهان، أحدهما: حسي ويعنى أن يحصر الشخص نفسه في حيز ومكان مسور بسور، وأما الثاني فيأتي بمعنى المناصرة والتبني، وإشكالية التحيز التي قدمها على جمعة تتحدد في:

١- الارتباط بين التحيز وبين مسألة العدل والهوى، فالتحيز يكون ممدوحًا ما وافق العدل، ويكون مذمومًا إذا وافق الهوى الذي هو نقيض العدل.

٢- منشأ التحيز وأساسه هو وجهة النظر الكلية عن الإنسان والكون والحياة أي الرؤية الكلية أو التصورات الأساسية أو ما نسميه «العقيدة»، فالعلم عند العربي المسلم يعني الإدراك الجازم الثابت المطابق للواقع عن دليل، وهو غير مفهوم العلم بمعناه في الفكر الغربي Science الذي يحصره في الجانب التجريبي الحسي.

٣- اللغة عامل حاسم في التحيز وتقوم بدور فعال في ضبط المصطلح والمفاهيم

المختلفة، مثل مفهوم الإرهاب – التخلف – التعصب فإنها ترتبط بالإطار المرجعي لها.

أما **محمد عمارة** فيؤكد في بحثه «**الخصوصية الحضارية للمصطلحات**» على خطورة استخدام المصطلحات دون وعي عميق لخصوصيتها الحضارية من ناحية وأبعادها المعرفية والثقافية من ناحية أخرى. حيث إن المصطلح عبارة عن «وعاء» يوضع فيه «مضمون» ما، وبحسبانه «أداة» تحمل (رسالة: المعنى). وهذا التصور للمضامين موجود على امتداد الحضارات المختلفة والأنساق الفكرية المتعددة والعقائد والمذاهب. ومن ثم فهناك مشاحة في الاصطلاح والمصطلحات التي تعد أدوات فكرية بالأساس من زاوية (المضامين)؛ بل إن الحضارة الواحدة قد تحمل مفاهيم متعددة المضامين والمعاني.

ويحذر عمارة من إغفال البعد الحضاري والثقافي للمفاهيم والتي تعبر بشكل واضح عن التمايز بين الحضارات، وهو ما يسميه بأنه باب واسع للخلط والتشويه المعرفي، وهو ما يجعل من القاموس – المعرب مثلًا – والذي لا ينبه على تمايز مضامين المصطلح الواحد في الحضارات المتمايزة أداة لتزييف الوعي لأبناء الحضارة المتلقية لهذا القاموس، وأداة تبعية وإلحاق لهم بالحضارة التي أحل هذا القاموس مفاهيمها.

ويضرب محمد عمارة مثالًا بأحد عشر مصطلحًا يبحث في أسسها المعرفية وأبعادها الحضارية، مبرزًا التمايز الحضاري لها عن حضارتنا ووعينا الإسلامي وهذه المصطلحات هي: الشارع، الزارع، الآبق، الإقطاع، الاحتكار، اليسار، الصراع، الدين، التوحيد – عقلي وعقلاني، مذهب إنساني.

ويأتي **البحث الثالث** في محور المصطلح بعنوان (**التحيز في المصطلح**) لأحمد صدقي الدجاني والذي يشير إلى ارتباط قضية المصطلح بالعلاقة بين (الأنا والآخر) والموقف من الآخر وبالدوائر الحضارية وإشكالية تفاعل الحضارات، ومشكلة

الصراع مع الاستعمار الغربي والصهيوني في العالم الإسلامي.

ومن المصطلحات التي يستشهد بها مصطلح «التقدم» والذي يشير في الغرب إلى التقدم التقني والتكنولوجي. وقد عبر مصطلح التقدم الغربي عن الجوانب الاجتماعية والتاريخية التي نشأ فيها في المجتمع الغربي. وكان وثيق الصلة بمفهوم التطور عند «داروين»، وبمفهوم التغير الذي ينصب على عالم الظواهر الفيزيائية وكلا المفهومين «عار عن مضمون أخلاقي»؛ بينما التقدم الذي هو مظهر من مظاهر التغير مرتبط بقيمة ومعيار أخلاقي، وهو مفهوم ذاتي يعني ما هو مرغوب فيه، أو ما هو الأفضل والأصلح أو ما هو مثال يرجى تحقيقه، وهو من ثم مفهوم نسبي. يمكن أن يكون اجتماعيًا أو أخلاقيًا أو دينيًا أو اقتصاديًا أو طبيعيًا.

ويضيف الدجاني - أيضًا - أن نسبة مفهوم التقدم واقترانه في الغرب بتقدم العلم التقني جعلت له مفهومًا ينصرف إلى غزارة الإنتاج الاقتصادي والمادي...ولكن مفهوم التقدم يجب أن ينحصر في الكشف العلمي أو التقني وإنما هو مفهوم شامل ينطلق العلم فيه من الإيمان. ويتكامل فيه الإبداع مع التحرر والقدرة العلمية التقنية مع قدرة البحث والنظر، والإبداع الخلقي مع الإبداع الجمالي.

ويتوقف الدجاني قليلًا عند ما أسماه مقاومة أجدادنا التحيز في المصطلح، عندما نحتوا مصطلحاتهم الخاصة وتمسكوا بها، «فصلاح الدين» عندما أبرم هدنة الرملة مع «قلب الأسد» وضع مصطلحًا لذلك هو «الموادعة»، وهناك باب حول «المهادنات» للقلقشندى في كتابه «صبح الأعشى في كتابة الإنشا» حدد فيه مدلول كل مصطلح ومتى يستخدم فهناك الهدنة والمهادنة، وهناك الموادعة، والمسالمة، والمقاضاة والمواصفة. وأول الخطوات نحو التخلص من التحيز هو الامتناع عن استخدام مصطلحات الآخر.

ويذكر عبد الوهاب المسيري في بحثه المعنون «**هاتان تفاحتان حمراوان: دراسة**

في التحيز وعلاقة الدال بالمدلول» أن هناك دال وهذا الدال يدل على المدلول، والربط بين الدال والمدلول ليس أمرًا حتميًا ولا آليًا، بل هناك مستويات للارتباط على متصل طرفه لغة الجبر المصمتة التي يعني الدال فيها مدلولًا واحدًا بعينه متطابق معه، والطرف الآخر للمتصل لغة الحلم حيث قد لا يعنى الدال أي مدلول مادي أو أي مدلول على الإطلاق... لأنه حلم.

ويفصل بين الدال والمدلول مساحة، داخل الزمان والمكان، من قدرات الإنسان وأحلامه، سواء كان هو المرسل أم المستقبل، ولذا يختار الإنسان دائمًا من الدوال، ومن المدلولات ما يمكنه استيعابه والتعامل معه، ومن هنا تبدأ أهمية المصطلح ويبدأ معها التحيز، الذي لا يهم إن كان واعيًا أم غير واع. وعندما تصبح العلوم الإنسانية العربية عقلها في أذنيها، تنقل آخر ما تسمع به بأمانة وموضوعية تبعثان على الضحك، وتصبح الكارثة أعم وأشمل.

ويرصد المسيري عددًا من أشكال التحيز على هذا النحو منها:

١- ارتباط الدال بسياقه الحضاري الذي نشأ فيه ومحدودية حقله الدلالي، ومن ثم قصوره عن الإخبار بمدلوله حين ينقل من حضارة إلى حضارة أخرى. فكلمة «أسرة» في سياق غربي علماني لا تعنى نفس المدلول لنفس الكلمة «أسرة» في سياق عربي إسلامي إذ تختلف درجة التماسك ودفء العلاقات ومستوى المسئوليات وحتى الوظائف واستمراريتها بالنسبة لعضو الأسرة.

٢- المصطلح المستورد من حضارة لأخرى يحمل وجهة نظر صاحبه. حيث يضع نفسه في المركز ويرتب الأشياء حوله وفقًا لرؤيته، مثال ذلك «عصر النهضة» فهو نهضة الإنسان الغربي فقط عندما خرج من أوروبا ليكتشف العالم من حوله. في حين أن الأمر بالنسبة لباقي العالم كان مختلفًا فقد كان هناك حضارات أخرى في هذه البلاد المكتشفة.

٣- والتحيز - أيضًا - يبرز عند نقل كلمات مختلطة الدلالة من لغاتها.

٤- يبقى شكل من التحيز هو المصطلح الغائب... فعلم التاريخ الغربي يشير إلى «رجل أوروبا المريض» إشارة إلى الدولة العثمانية، وينسينا رجلًا آخر هو «رجل أوروبا النهم المفترس» الذي أباد سكان أمريكا الأصليين ومن بعدهم أستراليا ونيوزيلندا ثم أفريقيا.

أما **عبده الراجحي** فيشير في بحثه «**النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية**» إلى أن التحيز لغويًا يعنى الانضمام من ناحية ما، وأنه على هذا له مفهومان أحدهما أنه ميل للناحية الأخرى، والآخر أنه خروج على الاستواء. وهو يرى أن هذين المفهومين ينسحبان إلى الدراسات اللغوية والمداخل النظرية للغة. ويؤكد أن اللغة هي الثقافة ومن ثم فإن التحيز في اختيار نموذج معين للنظر اللغوي هو اختيار لنموذج ثقافي ورفض لآخر. ويتضح هذا من خلال نقده لتحيز كثير من البنائين العرب «للبنائية». وهذا هو المظهر الأساسي للتحيز الذي يطرحه الراجحي، وذلك عندما تحيز اللغويون العرب إلى «البنائية» متجاهلين ما هو أكثر ملائمة مثل التحويلية «التوليدية»، ويؤكد على أن الإصرار على محاكاة العلوم الطبيعية أو العلم التجريبي هو أحد أهم مظاهر التحيز. أما بخصوص تجاوز التحيز فيرى الراجحي أن أول خطواته هو إعادة النظر في البنائية، كذلك إعادة قراءة التراث قراءة دقيقة ومراجعة موقفنا منه وهو ما يفتح أمامنا آفاقًا جديدة.

وتحت عنوان «**اعتداء الفكر العربي الحديث على ذاته اللغوية**» يكشف **محمد أكرم سعد الدين** التحيز في اللغة (التي هي أداة التفكير والوعي) ويعتبره أهم مداخل فهم التحيز في الفكر العربي الحديث الذي أهمل تحليل اللغة وفلسفتها واستعان بالمناهج اللغوية الغربية مما جعله يقصر عن فهم آليات لغته واعتدى بذلك على ذاته بنفسه. ويحاول هذا البحث كشف مجموعة من التحيزات في الدراسات

اللغوية التي تستخدم المنهج الغربي في تحليل اللغة العربية موضحًا أن هناك ثلاثة قطاعات من أنواع التحيز الذي يمارسه العقل العربي الحديث ضد لغته العربية، وهي: التحيز المراوغ، التحيز التبعي، والتحيز الساذج.

أما **فؤاد السعيد** فيهتم في بحثه «**التحيزات المعرفية في الرؤية الغربية الحديثة للعالم**» بإبراز وهم النموذج الغربي باعتباره النموذج الأرقى، وإطاره المعرفي في ذلك هو إطار دراسات رؤية العالم، ويركز – أيضًا – على تحديد مظاهر التحيز في الموقف المعرفي الغربي من عدد من القضايا مثل: الموقف من الوجود الذي هو في منظوره الغربي قاصر على معرفة العالم المحسوس فقط بالاعتماد على الحس والعقل كأداتين وحيدتين للمعرفة مما يؤدي إلى سيادة الحتمية.

ويؤكد الباحث أن معرفة العالم الظاهري فقط بالطريقة الغربية تعني اختفاء الميتافيزيقا، ومن ثم نشأت الدنيوية والاكتفاء بالعلل المادية فقط، وما استتبعه من اغتراب الإنسان عن ما حوله وتحول علاقته بالطبيعة وبكل ما حوله إلى صراع ومن ثم يعمد الإنسان إلى تفتيت كل شيء وزيادة التخصص الدقيق لإحكام السيطرة على العالم.

المحور الثاني :الأدب والنقد:

يناقش هذا المحور للتحيز قضايا الأدب والنقد، في المفاهيم والمنهج والنقد وأشكال المقاومة ونماذج من الكتابات المتحيزة.

يكتب **شكري عياد** عن «**التحيز في منهج الأدب المقارن**»، ويتساءل عن مفهومين أساسيين حاول الفكر الغربي ترويجهما وهما: الموضوعية والعالمية في الأدب المقارن. ومع تأكيده على التحيز باعتباره جزء من الطبيعة البشرية، إلا أنه يربط ذلك بقدرة الأديب واتساع أفقه وفهمه للآخرين.

وبعد أن يستطرد في تاريخ الأدب المقارن ونشأته وتطوره يؤكد على أن خلاص

مناهج الأدب المقارن من التحيز يرتبط بالتخلص من السيطرة القومية والرؤية الذاتية والاعتبارات السياسية. حينئذ يمكن أن يتخلص الأدب المقارن من التحيز.

وترى **أمينة رشيد** في بحثها المعنون «**الأدب المقارن اليوم: من الأزمة إلى أفق جديدة**» أن هناك عنصرين أساسيين يرتبطان بإشكالية الأدب المقارن وأزمته المعاصرة وهما: أزمة المنهج، ومفهوم العالمية، وهذا الأخير «العالمية» ينبغي على الأدب المقارن أن يكتشف ويكشف ما يغلفه من وعي زائف يخلط بين العالمية والمركزية الأوروبية. وهذا المفهوم يحتاج إلى تحليل لكشف آليات هيمنته وتحيزه: كيف نشأ وانتشر؟ وكيف فُرض من خلال ممارسة الهيمنة السياسية للعوالم والمراكز الكبيرة للعالم العربي؟

ويدور بحث «**ما وراء المنهج: تحيزات النقد الأدبي الغربي**» لـ **سعد عبد الرحمن** حول مناهج النقد الأدبي في الغرب وتحيزها في جوهرها للأنساق التي نشأت فيها واستمرت من خلالها. وهذا يعنى أن تلك المناهج بوصفها نظريات أو مقاربات أو أدوات بحثية تحليلية للأدب. تحمل مضامين ثقافية تجعلها متلائمة مع بيئتها الحضارية الغربية. وأن الناقد غير الغربي - أي الناقد الذي نشأ في بيئة عربية إسلامية - مضطر إن أراد هو تطبيق أي من تلك المناهج على أدب أنتجته ثقافته العربية الإسلامية، إلى سلوك أحد طريقين:

١- أن يطبق تلك المناهج كما هي، ومن ثم يتبنى خلفياتها الفكرية والثقافية.

٢- أن يحدث تغييرًا جوهريًا في المنهج الغربي الذي يطبقه.

وعن «**أشكال مقاومة التحيز في أدب العالم الثالث**» ترى **فريال جبوري غزول** أن التحيز ضد العالم الثالث فكريًا ومنهجيًا أمر لا جدال فيه، ثم تعرج إلى قراءة في أعمال بعض أدباء العالم الثالث، لتوضح آليات المقاومة لهذا التحيز في أدب العالم الثالث. وهي تشير إلى أن التحيز باعتباره رؤية عنصرية لدى الغرب عن العالم

الثالث ومجتمعاته وحضارته. وهذه الرؤية أساسها الاستعلاء وإهدار خصوصيات المجتمعات الحضارية، فالتحيز على هذا النحو يكاد يكون مساويًا للرؤية غير المنصفة أو الظالمة أو المتسلطة بغير حق.

ويطرح منهج البحث مظاهر التحيز إلى الذات ضد الآخر المتحيز بدوره إلى ذاته، فيقدم نماذج من أشكال مقاومة التحيز في العالم الثالث وآلياته (نموذج من الأدب النيجيري وأخر سوداني وثالث مغربي) مع إبراز الآليات الدفاعية للتصدي للرؤية والتحيز الغربي ضد العالم الثالث، وذلك على مستوى الشخصيات والوقائع والنموذج الحضاري المطروح في الرواية.

وتصنيف فريال غزول أن هناك نماذج استطاعت معالجة التحيز، وهناك صور مختلفة للعالم الثالث يرسمها أدباؤه، نابعة من رؤيتهم لأنفسهم وإحساسهم بذاتهم متحررين من التحيز الغربي، كما يطرحون رؤية للغرب ليست متحيزة لصالحه ضد أنفسهم. وأن استمرار هذا الاتجاه في أدب العالم الثالث سيؤدي حتمًا على حد قولها إلى الخلاص من مأزق التحيز.

ويطرح **عصام بهي** في بحثه «**مستقبل الثقافة في مصر وقضية التحيز**» ملاحظتين يرى ضرورتيهما للكشف عن آليات التحيز في «تراثنا»:

الملاحظة الأولى: أن كشف هذه الآليات هو جزء من عملية أكبر، هي عملية «اكتشاف الطريق»، بمعنى عدم الوقوف عند حدود كشف التحيز وآلياته في تراثنا، حتى لا نقع فيما وقع فيه غيرنا من كشف تحيز الآخر بالتحيز.

والملاحظة الثانية: هي كشف التحيز في ضوء السياقات الفكرية والثقافية التي نشأ فيها في عالمنا العربي الإسلامي سواء الإرادي منه أم غير الإرادي.

ويقدم البحث نموذجًا لهذا التحيز في إطاره التاريخي من خلال كتاب «مستقبل

الثقافة في مصر» لطه حسين ويخلص إلى عدد من المظاهر منها:

١- النظرة الانتقائية للتاريخ، فقد أسقط طه حسين من حسابه ثمانية قرون هي عمر الإسلام في مصر، في سبيل إثبات فكرته بانتماء العقل المصري إلى عقل البحر المتوسط وحضارته، وهي فكرة ليست علمية لأن أحدًا لا يعرف عقلًا للبحر المتوسط.

٢- إهدار الخصوصية لصالح المركزية الأوروبية، فطه حسين سلب العرب والمسلمين أخص خصوصياتهم من أدب وفن وسياسة بل وفقه في سبيل إثبات مقولته بانتماء العقل المصري إلى العقل الأوروبي.

٣- من أخطر مظاهر التحيز عند طه حسين هو القناعة الفكرية بمفهوم «التقدم» على النمط الغربي واعتباره هو النمط الأوحد.

٤- أسقط طه حسين وحدتي «الدين واللغة» وهو ما يعني سقوط الثقافة في الأمة.

ويرى عصام بهي أن هناك مجموعة من العقبات لم يتطرق إليها طه حسين في تبنيه للفكرة الغربية ولم يحاول الإجابة عليها مثل قضايا: «التسامح» الغربي لاسيما فيما يتعلق بالعلوم والفنون والصناعة، فالغرب لن يسمح لأي أحد إتقانها وإنتاجها، وقضية «النظم الغربية» حيث إن ما يصلح من النظم في بيئة ما قد لا يصلح - بتفاصيله - في بيئة أخرى؛ لأن النظام في أي بيئة جزء من الشخصية الوطنية أو القومية لهذه الأمة.

والبحث الأخير في محور الأدب والنقد **لأحمد حماد بعنوان «أزمة الهوية في الأدب العبري»**. يؤكد هذا البحث على أن الأدب العبري بالأساس هو «أدب مجند» حيث ربط نفسه بالسياسة منذ ظهور الفكرة الصهيونية وطوع نفسه لخدمتها، ومن

مظاهر هذا التحيز أو التجنيد، تأصيل إدعاء «الكوارث» التي تعرض لها اليهود في أوروبا في الأدب العبري الحديث والمعاصر وهو الاتجاه الأكثر شيوعًا انطلاقًا نحو توثيق الهوية اليهودية المفقودة.

ويقوم أحمد حماد بتحليل مجموعة من النماذج القصصية التي يبرز فيها مجموعة من التحولات الخاصة بالشخصية اليهودية وتاريخية وجودها وخصائصها مثل: الاغتراب والعزلة، الهجرة إلى الماضي وازدواج الهوية، الإسرائيلي التائه بدلًا من اليهودي التائه.

ويخلص إلى أن الأدب العبري كي يتخلص من تحيزه عليه التخلص من سيطرة الأيديولوجيا الصهيونية عليه وأن يدع كل أديب ذاته تلقى ما بداخلها من إبداع دون التأثر بالرؤية السياسية أو الإحساس الأيديولوجي المتحيز.

المحور الثالث : الفن والعمارة:

يهتم هذا المحور بإبراز جوانب التحيز فيما يحيط بالإنسان من فنون وعمارة بدءًا من الصورة وانتهاءً بملامح المكان والمعمار الذي نعيش فيه. والبحث الأول في هذا المحور هو لـ **نذير العظمة «إشكالية الصورة بين الفقه والفن»** ويهدف إلى إلقاء الضوء على الموقف الفقهي من الصورة وممارستها عند الفنان المسلم من منظور تاريخي دينامي، فالصورة – كما يراها العظمة – هي إرث سام عريق وجد سبيله إلى فنوننا بدون افتعال ووجد فناننا فيه ما يخرجه من إشكاليه الفقه حول الصورة المطابقة. وأن فنون النحت والرسم والتصوير في خبرات المسلمين تستبدل المحاكاة الإغريقية المطابقة بالترميز المشرقي وتحل محل التشخيص في الهيئة تجريد الصورة وترميزها، الذي يقوى على حمل فكرة التوحيد.

ويشير العظمة إلى التحيز الموجود داخل النسق الإسلامي في أطروحات بعض المدارس، وهو يأخذ شكل التحيز للهوي وليس للنص (القرآن والسنة) أو التحيز

لنص دون آخر أي للجزئي لا للكلي ثم أخيرًا تحيز في تعريف الفن مما يجعل دائرة الإدراك قاصرة محدودة، أما التحيز الثاني فهو تحيز خارج النسق الإسلامي وهو تحيز الدراسات الاستشراقية في رؤيتها للعلاقة بين الإسلام والفن، فهي تقرأ مسألة الفن في الرؤية الإسلامية قراءة متحيزة سلفًا تستنتج أن الإسلام معاد للصورة وأنه دين زهد في الدنيا.

و يطرح الباحث مجموعة من الطرق لمواجهة هذا التحيز في نظر الباحث للعلاقة بين الدين والفن وتتمثل في: تحديد الهدف من الفن بداية، وتأكيد اتصال الفن بالجمال والخير والحق وارتباطه بالإنسان وغاياته وقيمه. فلا مصداقية لمقولة الفن للفن، والتفاعل مع هذا الهدف في ضوء الضوابط الإسلامية في شكل إبداعي يرتبط بالتوحيد حيث يتم اللجوء للتجريد والتسامي مثل الصورة الرمز والرمز الصورة والأشكال الهندسية والبنائية وفي الخط. وأخيرًا فإن التفاعل المستمر بين الفقه والفن هو الذي يكفل حرية الإبداع والفنان ويضمن إسهام الفن في معالجة قضايا المجتمع.

أما **عمر النجدي** فيتناول في بحثه «**البعد الخامس: ظاهرة كونية قابلة للقياس**» يعد الاتساع «البعد الخامس» الذي يقع بين مدركات العقل ومحسوسات الأفئدة وتطبيقها في مجال التشكيل، ويحاول البحث تقديم تأصيل لهذا الفن «البعد الخامس» من منظور الإسلام استنادًا إلى النص القرآني «**وإنا لموسوعون**»، «وسع كرسيه السموات والأرض»، «وسع كل شيء علمًا» ويوضح الباحث أن التحيز يأخذ شكل التركيز على بعدي الطول والعرض وإهمال البعد الثالث «العمق»، أو باعتبار الحركة هي البعد الرابع يهمل البعد الخامس «الفراغ» أو «الاتساع» أما عن أشكال الخروج من هذا التحيز فتتمثل في التأمل وإدراك القيم التي يمكن تجسيدها فنيًا كالاتساع النموي والاجتهاد والتأمل في القرآن الكريم، والانتقال من الشيء المفرد

إلى الاتساع في الفراغ العام.

ويكتب **بيتر واتكنز** (بحث مترجم) «**عنف الصورة: نظرات في لغة السينما الراهنة**» ويتناول أحد أبرز أشكال التحيز في شكل الأعمال الدرامية والتلفزيونية ويركز فيها على «العنف» كلغة عامة ومهيمنة على تلك الأعمال، ويطلق بيتر على هذه المشكلة أهم المشكلات التي تواجهها حيث تم اختصار وسيط تعبيري خلاق مركب (الصور المتحركة والناطقة) إلى مجرد مجموعة وحدات ترددية سلطوية لا تتغير، وصارت تلك اللغة الشكل المستخدم في تلفزيونات العالم وتقريبًا في كل السينما التجارية.

وعن العمارة الداخلية يكتب **محمد مهيب** «**الجذور التاريخية وتأكيد الانتماء**»، يستعرض فيه الملامح التحيزية للعمارة في مصر عبر العصور الإسلامية المختلفة منذ بناء الفسطاط ثم العهد الطولوني، والخلافة الفاطمية ثم العصر المملوكي وحتى بداية الدولة العثمانية، وما يهدف التأكيد عليه هو أن التاريخ المصري قد شهد أنماطًا مختلفة للعمارة الداخلية والأثاث ربما كان أبرزها وأكثرها استمرارًا هو النمط المملوكي وأن التحيز يجب أن يكون للتراث المتحفي والتراث الحي هو التراث الإسلامي الذي ينحاز الباحث فيه للنمط المملوكي، أما نمط الإنتاج الذي يختاره وينحاز له فهو النمط الحرفي الذي يعتمد على الخرط والقص والحفر والحشوات.

وإذا كان الباحث يقبل استغلال الآلات الحديثة لتحسين الأداء فإنه يرفض الآلية والتنميط التي تفقد كل قطعة تميزها مؤكدًا على أهمية التفاعل مع العمارة الداخلية ليصبح الأثاث ذو النمط التراثي جزءًا من الحياة اليومية المكمل للسياق الحضاري.

أما **سهير حجازي** فتتناول التأثيرات الغربية في العمارة الإسلامية وذلك في بحثها «**دراسة التحيز في التصميم المعماري**» ونرى أن العمارة كمظهر هام من مظاهر

المجتمع وركن أساسي فيه تأثرت كغيرها بتيار التغريب، مما أفقدها جزءًا كبيرًا في مضمونها وبالتالي تشكيلها المتميز الحضاري.

ومن مظاهر هذا التأثير التغريبي ما عرف بـ«الطراز الدولي» في العمارة بدعوى توحيد طريقة التفكير المعماري وأسلوب حل المشاكل المعمارية والتخطيطية، وقد تسابق المعماريون في شتى بلاد العالم لتبنى «الطراز الدولي» وتطبيقه وذلك انبهارًا بأهدافه وأسسه من ناحية، وانبهارًا بحضارة المجتمعات الغربية من ناحية أخرى.

كما رصدت الباحثة عدة آثار للتحيز الغربي على العمارة الإسلامية الحديثة والمعاصرة، وترى أن مواجهتها إنما يكون عن طريق تكوين إدراكي للعلاقة بين التشريع والفقه الإسلاميين وبين العمارة والوعي بنظرة الإسلام للعمارة والتصميم كأدوات معبرة عن الآداب والحضارة الإسلامية في الواقع. وتبرز الدراسة توجهات الإسلام الاجتماعية في العمارة وتصميم المسكن وأبعادها الأخلاقية والثقافية والشرعية والاقتصادية.

ويذهب **راسم بدران** في «**العمارة والتحيز**» إلى تأكيد المعنى اللغوي وهو حاز الشيء أي تملكه والانحياز يدل على كل ما يصرف المواقف إلى جهة محددة أو ما يوجه الآراء وجهة دون غيرها من الوجهات. ومعالجة التحيز في العمارة يبحث – كما يرى الباحث – في صميم المعطى الثقافي الذي يخلع على الفن هويته الكلية، وهنالك ثلاثة أشكال يمكن للانحياز أن يتخذها ناجمة عن العلاقة بين الجزئي والكلي، الأول: أن يكون المنتج المعماري محققًا للكلى فقط، وفي هذه الحالة يكون مجرد تكرار لا قيمة له، وأما الشكل الثاني: فيتحقق في المنتج المعماري عندما لا يظهر فيه أثر إلا للجزئي أو الفردي لأنه في هذه الحالة يكون فاقدًا للهوية والنسبة، والشكل الثالث هو الذي يستعير صاحبه أفكاره المعمارية من حضارات أخرى غير الحضارة التي ينتمي إليها. وهو الانحياز السائد اليوم في العالم العربي والإسلامي.

ويكشف البحث عن التحيزات الكامنة في العمارة المعاصرة التي تتسم بالذرية والفردية في مقابل العمارة الإسلامية التي ترتبط بالتآزر الاجتماعي وتعتد بالكتل البشرية وتجعل مكان العبادة هو المركز وتدرك التطور التكنولوجي وتستوعبه لكن لا تخضع له وتتعامل بحرية مع الخامات والبيئة دون تحيز مسبق.

ويوضح عبد الحليم **إبراهيم** عبد الحليم في بحثه «**من الحوض المرصود إلى ميدان الراجستان: مواجهة مع مفاهيم التحيز في الفراغ المعماري**». أن هناك عدة مستويات يجب النظر إليها في قضية التحيز في العمارة وهي: **أولًا**، علاقة المعماري بتراثه أي الرؤية، ثم كيفية توصيل هذه الرؤية للناس أي الخطاب المعماري، ثم الإطار الذي يتم من خلاله أي مدى المؤسسية، ثم ربط العمل ذاته بالجماعة أي النفع، وأخيرًا آليات التعامل مع العملية الإنتاجية أي التطبيق.

ويرى الباحث أن التحيز للرؤية الإسلامية في العمارة يعني التواصل مع الكون الحي والاستغراق الذهني في تأمله مما يثير أحكامًا في التعامل كما في حالة الزخارف والارتباط بنفع وواقع الناس والاهتمام بالمنشآت التي تخدمهم مع الاحتفاظ بالعنصر الجمالي، وكذلك التعامل مع البيئة بحرية دون مقاييس صلبة مسبقة مع الربط بين النموذج المعرفي والواقع وصبغ العمل المعماري بالفلسفة الكامنة وراءه وليس كعمل نهائي. وقدم الباحث مشروعًا معبرًا عن الفلسفة الإسلامية في تصميم حديقة أطفال وفقًا للدرس المعماري الإسلامي المصري الأصيل.

وعن المنهج والعمارة الإسلامية يؤكد **محمد عبد الستار عثمان** في بداية بحثه «**نحو منهج إسلامي لدراسة المدينة الإسلامية**»، على أن دراسة المدينة الإسلامية في العصر الحديث ارتبطت بحركة الاستشراق وتطور اتجاهاتها ومفاهيمها التي تحكم المدينة الغربية، ثم طرح طريقًا للخروج من التحيز يعتمد على المنهج الوظيفي الذي يقوم على عدة أسس أهمها: تحديد علاقة الإسلام بالمدينة ونظرة الإسلام إلى المدينة

وتطورها مع تطور الحضارة الإسلامية، وأثر الأحكام الفقهية على التخطيط المعماري للمدينة، وأهمية هذه الأحكام في تحديد وظيفة بعض الوحدات والعناصر. وهو ما استعرضه البحث من خلال تطبيقات الأحكام الإسلامية على شكل بناء المدينة الإسلامية.

المحور الرابع :العلوم الطبيعية:

يهتم هذا المحور بإبراز التحيزات الكامنة في مناهج ونظريات ومفاهيم العلوم الطبيعية الغربية، ويناقش أهم ملامح هذا التحيز وجوانبه التي تقف خلف الصياغات المختلفة للقوانين العلمية والرياضية.

والدراسة الأولى تحمل عنوان «**عقائد فلسفية خلف صياغة القوانين الطبيعية**» **لمحجوب عبيد طه**، وتقوم هذه الدراسة على التحقق من افتراض أساسي هو أن البحث العلمي – على مستوى التفاعلات الأساسية – كان دائمًا مقترنًا بفرضيات فلسفية، لا تقتضيها بالضرورة التجارب المعملية. حيث إن البحث العلمي مجهود إنساني ذو امتداد فكري وحضاري يسهم ليس فقط في العلوم الطبيعية بل – أيضًا – في مجال الفكر الإنساني الذي يطمح في التعمق في فهم الحياة وتنظيمها.

وهذا يعني أن المجهود المبذول نحو تحصيل العلوم الطبيعية منذ التخطيط الأول لإجراء التجارب المعملية حتى صياغة القوانين العامة والنظريات الأساسية: هو مجهود بشري عليه سمات العاملين، وبصفة خاصة يعكس بوضوح مواقف عقدية وإضافات فكرية وظلالًا فلسفية ليست ضرورية لاستيعابه ورعايته وتطويره. ومن المهم أن يؤخذ هذا المفهوم في الاعتبار عند الاطلاع على الكتابات العلمية وعند تدريب الناشئة في كافة مجالات العلوم الطبيعية.

ومن ناحية أخرى يرى **أحمد فؤاد باشا** في بحثه «**إشكالية التحيز في تاريخ العلم والتقنية**» أن اكتشاف التحيز في الأنساق الفكرية المتحيزة التي تتخذ من العلم

ومنهجه رداءً خادعًا لكي تبدو وكأنها نتاج منطقي للمعرفة العلمية. إنما يكون عن طريق البحث في تكويناتها المعرفية استنادًا على ما لدينا من أدوات ووسائل ومناهج يعول عليها في اختبار المعرفة والتحقق من صدقها. وقد ناقش أحمد فؤاد باشا عدة نظريات تفسر ما يذهب إليه مثل: نظرية التراكم المعرفي، ونظرية الرؤية المعرفية ونظرية النموذج القياسي Paradigm وغيرها من النظريات التي تؤكد التصورات الأساسية الكامنة خلف القوانين العلمية والنتاجات المعرفية، وهو ما يدحض الصفات التي أطلقها المستشرقون على العلم مثل الموضوعية والحيادية والمنهجية والتي استخدمت كوسيلة لإخفاء التحيز والذاتية.

وفى العلوم الرياضية نجد بحث «**الانحياز الحضاري الغربي في النماذج الرياضية**» لممدوح عبد الحميد فهمي والذي يوضح فيه أن النماذج الرياضية هي منهج للبحث في علوم كثيرة كالهندسة والاقتصاد والفيزياء والإدارة، وهذه النماذج قد طورت في الغرب، لذا نلاحظ أنها جاءت محملة بكل أثقال الرؤية الحضارية الغربية، ونظرتها للإنسان وللعلم ووظائفه والتي أهمها أنه وسيلة للسيطرة على الأرض، وتسخير مواردها، وغزو الكون، وتحقيق هيمنة الإنسان، وهذه التصورات – أو بالأحرى التحيزات – تنتقل إلينا عبر المتغربين – الذين تعلموا هذه المناهج في مؤسسات غربية– والذين يتم توظيفهم في المؤسسات البحثية المحلية المؤسسة التي تقوم هي الأخرى على رؤى غربية. وبهذا تكون حوافز ومعايير جودة الأبحاث الممول الغربي. ومن ثم تكون هذه الأبحاث غايتها نفع الممول الغربي أو مجرد إلهاء الباحث العربي عما ينفع مجتمعه ويصلحه.

وفي موضوع الذكاء الصناعي يحتوي هذا المحور على بحثين مهمين الأول بعنوان «الذكاء الصناعي بين الآلي والإنسان» لأسامة القفاش وصالح الشهابي، ويوضح هذا البحث مكامن التحيز الغربي للذكاء الصناعي ضد الذكاء البشري.

وكيف أن هذا الترويج الوحشي للكمبيوتر في كل مجال إنما يدفعه رغبة استعمارية في تعظيم الربح بأية وسيلة. وهو ما يبينه البحث الثاني المتعلق بنفس الموضوع «محاولة استكشافية في طبيعة الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي بمساعدة المنظور القرآني». والذي قارن فيه بين نوعي الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي من حيث الطبيعة الإبداعية والقدرة الخلاقية والسمات والخصائص المركبة والتي جاءت لصالح الذكاء البشري، في مقابل الرؤية الاختزالية التي يقدمها الفكر الغربي حول الذكاء الاصطناعي وحول «التحيز في المفاهيم الطبية» يقدم كلّ من أسامة القفاش وصالح الشهابي نقدًا لأهم المقولات الطبية في الغرب ما يتصل منها: بالتداوي ومعايير المرض والشفاء، وصحة المرأة، وهو ما يختلف في مضامينه عن التصور الإسلامي.

ويدعو الباحثان في سبيل مواجهة التحيز في المفاهيم الطبية أن تكون أول خطوة في هذا الميدان هو تعريب الدراسة في كليات الطب، وثاني خطوة هي استعادة الطبيب الحكيم الإنسان الذي يتعاطف مع روح مريضه ويشعر بآلامه.

أما **محمد عماد فضلي** وفي سياق متصل فيقدم بحثاً بعنوان «**العلوم الطبية والتحيز للنموذج الغربي**» وأوضح بعض ملامح هذا التحيز فيما يتعلق بتصنيف الأمراض كما وضعتها الهيئات والمؤسسات الغربية بطريقة تعسفية ومفرطة في العمومية لاسيما «الأمراض النفسية والعصبية» والتي لا تنطبق على كثير من الأمراض في مجتمعاتنا.

ويتناول **حامد إبراهيم الموصلي** «**تأملات في التكنولوجيا والتنمية**» **مظاهر التحيز الغربي** الذي يكمن في اعتباره ثقافة الغربي وحدها هي العالمية وينكر القواسم المشتركة والجهود السابقة، ويوضح الموصلي كيف أن التكنولوجيا هي قدرة توليدية إبداعية لتعديل طرق الإنتاج وتحسين وسائل التعامل مع البيئة وينتقد الفهم الأحادي للتكنولوجيا والذي يفقدها ارتباطها العضوي بقيم وثقافة البيئة

الحضارية المنتجة لها.

وهو بذلك ينتقد النموذج الغربي في تصديره وغزوه التكنولوجي للعالم، ويصفه بأنه نموذج غير مرغوب فيه لإسرافه في الموارد وقمعه لإبداعات الشعوب ومصادرتها لصالح مؤسساته العملاقة ثم هو يوضح بالأمثلة أنه تاريخيًا، نموذج غير قابل للتكرار.

المجلد الثاني

إشكالية التحيز، م المؤلف: مجموعة من الباحثين، ١٩٩٢،

نشر: المعهد العالي للفكر الإسلامي ٤٤٧ص، ونقابة المهندسين المصرية

يحتوى المجلد الثاني من «إشكالية التحيز» على ما يقرب من (٣٠) بحثًا ودراسة علمية تتناول إشكالية التحيز من جوانب متعددة، في العلوم الاجتماعية: وعلوم الاتصال الجماهيري وعلم النفس، والتحيز كما رآه المفكرون العرب في العصر الحديث. وجاءت محاور هذا المحور استكمالًا للمجلد الأول من هذا الكتاب، فشملت المحور الخامس المعنون بـ «العلوم الاجتماعية» (١٤ بحثًا)، والمحور السادس علم النفس والاتصال الجماهيري (٩ بحوث)، (المحور السابع: إدراك التحيز في الفكر العربي الحديث (٨ بحوث). ومن أبرز المشاركين في المجلد الثاني: طارق البشرى، نادية مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، طه جابر العلواني، عبد الوهاب المسيري، سعيد إسماعيل على، رفيق حبيب، هبة رؤوف عزت وآخرون.

المحور الخامس: العلوم الاجتماعية:

يتضمن هذا المحور بحوثًا تهتم بإدراك التحيز في ميدان العلوم الاجتماعية منها ما يتعلق بالتحيز في النظرية الاجتماعية الغربية على المستوى النظري وعلى مستوى الممارسة العلمية الإمبريقية، ومرورًا بالتحيز في مجال التنمية سواء على مستوى فلسفة التنمية أو ربطها بالفلسفة أو تبنيها لخصوصية حضارية وثقافية معينة أو تأسيسها على مفاهيم في حاجة لمراجعة أو نقد. وصولًا إلى التحيز في التحليل السياسي سواء على

المستوى الكلي أوفى مجالات التأريخ السياسي أو الاجتماع السياسي، أو على مستوى المفاهيم الشائعة في عملية التحليل ذاتها. ويختتم هذا المحور ببحث حول الاستنارة كأبرز قضايا الفكر العربي وإشكاليات الفكر العربي المعاصر.

ويدرس محمود الذوادي في بحثه «ملامح التحيز والموضوعية في الفكر الاجتماعي الإنساني الغربي والخلدوني» مصادر وأسباب التحيز بالإضافة إلى إشكاله ومصادره وكيفية معالجة هذا التحيز وذلك من خلال المنهج المقارن بين الفكر الاجتماعي الإنساني الغربي وبين الأسس التي يستند إليها الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون.

ومن أهم الأسباب التي تراها الدراسة تقف وراء عملية التحيز ما يلي:

العوامل الشخصية، تلك التي ترتبط بشخصية الباحث نفسه ووجدانه وميوله واهتماماته ومصالحه والذي ينتقل إلى ميدان البحث والدراسة.

العوامل المدرسية والأيديولوجية، وتتعلق بانتماء الباحثين إلى مدارس فكرية تفرض توجهات أيديولوجية في النظرة والرؤية الكلية للبحث والممارسة العلمية.

طبيعة العلوم الاجتماعية ذاتها، لأنها بالأساس قضايا اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، ومن حضارة إلى حضارة أخرى.

التعميم للنظريات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية. حيث تنقل كمسلمات من نظام معرفي إلى نظام معرفي آخر دون الاعتبار للخصوصيات الثقافية والحضارية التي نشأت فيها تلك النظريات أو المفاهيم.

كما يشير محمود الذوادي إلى أن أبرز ملامح التحيز في العلوم الاجتماعية يأتي من كون هذه العلوم حصرت اهتمامها في دراسة الوقائع الملموسة والمحسوسة فقط. ومن ثم أهملت باقي الظواهر الميتافيزيقية والدينية في ظل هيمنة الوضعية والتجربة

على الممارسات والنظريات في ميدان العلوم الاجتماعية.

وتقترح الدراسة الحالية طرق لمعالجة إشكالية التحيز في ميدان العلوم الاجتماعية وهي:

تحقيق التكاملية المعرفية، والتي تعنى بإنشاء منظور متكامل يجمع بين المساهمات المعرفية لفروع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

إصلاح علوم الإنسان والمجتمع عن طريق: النقد الذاتي الذي يقوم به المتخصصون في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإصلاح الرؤية العامة للعلم، بأن يكف عن استخدام المعطيات الكمية كمقياس حصري في تفسير الظواهر الإنسانية المختلفة.

تنويع التراث الثقافي لهذه العلوم بإدخال التراث الفكري والمعرفي للحضارات المختلفة والتي تمثل زادًا معرفيًا غزيرًا يمس الإنسان كفرد أو كائن اجتماعي.

ضرورة معرفة الظروف التاريخية والاجتماعية والأسس المعرفة الغريبة المعاصرة

أما **نبيل مرقص** في بحثه «**ممارسات البحث الاجتماعي بين الهندسة الاستعمالية القسرية والحوار الثقافي الإنساني الخلاق**» يقدم خلاصة تجربة بحثية قام بها مع أعضاء فريق بحثي من معهد التخطيط القومي لدراسة تجربة أهالي منطقة شعبية في معالجة إحدى المشكلات بالجهود الذاتية دون تدخل الحكومة.

في هذه التجربة البحثية تصارع منهجان لكل منهما خلفياته ومرتكزاته الأيديولوجية، الأول يطلق عليه الباحث منهج الهندسة الاستعمالية القسرية الذي اعتمد بالأساس على منهج التحليل الكمي الخارجي للظاهرة الاجتماعية الحية، أما المنهج الثاني، فهو ما يطلق عليه الباحث منهج الحوار الإنساني والثقافي الخلاق، وهو منهج كيفي لتحليل الظاهرة الاجتماعية وقام الباحث بعرض كل من المنهجين

والإمكانيات التي يتيحها كل منهما في دراسة الظاهرة الاجتماعية، ويلاحظ أن الملامح الرئيسية للمنهج الأول هي مظاهر التحيز، والملامح الرئيسية للمنهج الثاني هي معالجة التحيز ومظاهره أو على الأقل تجاوزه. وذلك من خلال عدة محاور للدراسة هي الموقف من الظاهرة الاجتماعية وإدراك طبيعتها والقواعد الحاسمة لها، وموقف الباحث من صياغاته وقوالبه الجاهزة ودرجة استعداده لتغييرها ومدى التزامه بقضية مجتمعه أو اعتبارها قضية بحثية فحسب، وإدراك القضايا أو مجرد اختزالها في جوانب معينة، ودرجة أصالة المفاهيم الكلية والتحليلية المستخدمة ومدى ملاءمتها للظاهرة المدروسة. وكذلك هدف الباحث ومدى توظيف نتائجه في خدمة قضايا ومشكلات المجتمع.

ويدور بحث **عادل حسين** «**التحيز في المدارس الاجتماعية الغربية: تراثنا هو المنطلق للتنمية**» حول معالجة أحد المفاهيم الأساسية في ميدان العلوم الاجتماعية وهو مفهوم «التنمية» في إدراك للتحيز الغربي في تقديم هذا المفهوم شكلًا ومضمونًا، مقارنة مع الرؤية الإسلامية لهذا المفهوم.

ويرى عادل حسين أنه لا يوجد ما يسمى بالعلوم العالمية وإنما مدارس غربية للعلوم، وهذا أهم ملمح للتحيز الغربي الذي يريد أن يفرض توجهاته العلمية بصيغة عالمية، وفي ميدان العلوم الاجتماعية حاولت المدارس الغربية دمج العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية وهو ما ترتب عليه الدعوة إلى عالمية هذه العلوم ونفي الخصوصية عنها؛ بل ونفي جميع الرؤى العلمية التي تقوم على دعوات مخالفة.

ثم يقدم أحد أبرز الاختلافات بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي في مفهوم «التنمية»، ففي الفكر الغربي هو اقتصادي - اجتماعي، حيث إن الفطرة الإنسانية في الفكر الغربي مجبولة على تقديم المنفعة الذاتية أيا كان المستوى المادي الذي حققته في معيشتها، أما مفهوم «التنمية» في التصور الإسلامي فهو اجتماعي - اقتصادي.

فالتصور الإسلامي يقوم على أن المال هو مال الله والحياة الدنيا معبرًا للآخر.

ويؤكد عادل حسين على ضرورة الممارسة النظرية المستقلة للتخلص من التحيز وأول هذه الممارسة هو عدم اللجوء إلى «التلفيقية» أي استخدام المفاهيم الغربية نفسها مع تغيير المصطلحات الدالة عليها، أو محاولة متعنتة في إثبات أن لكل مفهوم من هذه المفاهيم له أصل في تراثنا يبرز الأخذ به، وثاني هذه الشروط هو الانطلاق من التراث ويقصد به مجمل التاريخ الحضاري الذي يتسع للإنجازات المادية العقدية، ويتضمن ما هو مكتوب أو ما هو غير ذلك.

ويصل **جلال معوض** في دراسته المعنونة «**المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي**» إلى نتيجة مهمة وهي أن الاتجاه المادي الأمريكي للظاهرة الإنمائية يعد أكثر الاتجاهات الإنمائية انتشارًا في الولايات المتحدة، وأنه يجب التعامل بحذر بالغ لهذا النوع من المفاهيم الإنمائية التي تعتمد تلك النظرة المادية وإخضاعها للنقد؛ لأن هذه المفاهيم في جملتها تعكس من ناحية درجة كبيرة من القصور في فهم طبيعة العملية الإنمائية باعتبارها عملية تغيير مجتمعي (Societal) شامل متعدد الأبعاد وهي أبعاد ترتبط فيما بينها بعلاقة تفاعلية أساسها التأثير المتبادل وليست علاقة حتمية لازمة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية كمتغير تابع.

ويضيف جلال معوض أن هذه المفاهيم الإنمائية الأمريكية تنطوي على دلالات قيمية - أيديولوجية خطيرة من حيث التحيز للنموذج السياسي والاقتصادي الأمريكي والتبشير بمثالية هذا النموذج وبحثي لن تكون هناك تنمية في بلدان العالم الثالث إلا بمحاكاة هذا النموذج والسير على دربه. وبعبارة أخرى فإن هذه المفاهيم تستخدم من قبل السياسة الأمريكية في غزوها الفكري للبلدان العربية والبلدان النامية ذات التقاليد الحضارية كالبلدان الأسيوية بغرض إزاحة

القيم الثقافية التراثية وغرس القيم وأساليب الحياة الأمريكية محلها كركيزة لتنمية «زائفة - مشوهة» على النمط الأمريكي أو ما يمكن وصفه بالتأمرك (Americanization).

ويشير **نصر محمد عارف** في دراسته «**نظريات التنمية السياسية: نموذج للتحيز في العلوم السياسية**» إلى أن جوهر مفهوم التحيز هو التمحور أو التمركز حول «الذات» والانغلاق فيها ورؤية «الآخر» من خلالها وقياسه عليها، مما يعني نفى «الآخر» نفيًا كاملًا خارج إطار التاريخ أو الوجود أو العلم؟ والسعي نحو استبدال ماهيته أو هويته وإحلالها بمحتوى يتفق ومعطيات «الذات» وأهدافها، وذلك بالقضاء على تفرده وخصوصيته وإعادة إدماجه في النسق الذي ترى «الذات» المتحيزة أنه الأمثل طبقًا لمنظورها للإنسان والكون والحياة أو نسقها الفكري وعقيدتها ومثلها العليا.

ويحدد عارف بعض جوانب التحيز في النموذج المجتمعي الغربي فيما يلي:

الانطلاق من نظرة عرقية تبسيطية تختزل الإنسانية في عرقين «نحن»، و«هم».

إسقاط الخبرة الأوروبية على العالم غير الأوروبي (مثل: تقسيم التاريخ إلى قديم ووسط وحديث، مفهوم الدولة، التطور الحظي للمجتمعات البشرية عبر مراحل متصاعدة - إسقاط المثل والغايات الأوروبية على النماذج البشرية الأخرى).

قياس النماذج البشرية الأخرى بمعايير النموذج الأوروبي:

ثم يقترح نصر عارف منهجًا لمعالجة التحيز في نظريات التنمية السياسية يقوم على «التحييد» وذلك من خلال أربعة مسالك:

الأول: تناول الظاهرة في ضوء أبعادها العقدية (البحث عن عالم غيب الظاهرة) وذلك لأنه - كما يرى عارف - أن لكل ظاهرة أو نظرية اجتماعية أو سياسية لابد أن يكون لها عالم غيب تنطلق منه.

الثاني: تناول الظاهرة في ضوء جذورها التاريخية، وذلك لمعرفة أصولها وجذورها وتطوراتها ومراحلها.

الثالث: تناول الظاهرة في ضوء بيئتها المكانية ونمطها المجتمعي.

الرابع: تناول الظاهرة في أبعادها المتكاملة، وذلك من خلال تجميع شتات الظاهرة وأبعادها وعدم الاقتصار على بعد منها ابتداء دون مبرر حقيقي، من خلال البعدين الرئيسين للظاهرة (النوعي والكمي).

وعن «**التحيز في كتابة التاريخ**» يتناول **طارق البشرى** تلك العلاقة الجدلية بين الباحث ومادته التاريخية في ميدان كتابة التاريخ، ومما أشار فيه من ظواهر التحيز في تاريخنا الإسلامي تحيز بعض المؤرخين في تبنى موقف المعتزلة ضد ابن حنبل لما يرونه فيه من عقلانية ورشد. ويرى البشرى أنه لكي يتجنب الباحث التحيز في التاريخ عليه: إدراك خريطة الزمان المدروس ومكان كل فعل وحدث أو قول وأثره فيه، وعدم التوحد مع المادة المدروسة، وأن يبتعد الباحث عن مادته بين الحين والحين ليكون أقدر على استبعاد النثريات التي لا تفيد في إدراك الوظائف المتبادلة، وكذلك استبعاد ما لا يفيد من الجوانب السلوكية الفردية.

وفي نفس الاتجاه لإدراك التحيز في علم التاريخ جاءت دراسة **نادية مصطفى** «**الدولة العثمانية: أبعاد التحيز في دراسات النظام الدولي وفي دراسات التاريخ الإسلامي**» التي تؤكد في البداية على أهمية وضرورة دراسة إشكالية التحيز وذلك لعدد من المبررات منها:

أن عملية استكشاف أنماط التحيزات ومناقشتها ضرورة علمية وفكرية.

ضرورة تحديد المعايير التي على ضوئها يمكن اكتشاف نمط التحيز.

إدراك أن عملية التحيز عملية جماعية حراكية وليست عملية فردية.

ومما رصدته الدراسة من مظاهر التحيز (من خلال إسقاط خبرة دراسة الدولة العثمانية في مجال دراسة النظام الدولي) ما يتصل بالمصادر من حيث البحث عن أسباب إهمال المصادر دراسة التاريخ العثماني، وتقديم الرؤى القومية والجزئية والمحلية التي اعتمدها المؤرخون الغربيون في مقابل إهمال الرؤية والنظرة الكلية الشاملة عن التفاعلات الإسلامية العثمانيةٍ.

أما الصورة الثالثة التي ترصدها نادية مصطفى في مجال التحيز في المصادر فتظهر في شكل غياب الدراسات الغربية في مجال التقييم النقدي التراكمي للبحوث وليس في مجال التاريخ العثماني فحسب ولكن في مجال الدراسات الإسلامية بصفة عامة.

وفي ميدان التحليل السياسي تأتي دراسة **سيف الدين عبد الفتاح** «**مقدمات أساسية حول التحيز في التحليل السياسي منظور معرفي وتطبيقي**» وترى الدراسة أن نموذج التحيز بكل مكوناته ومستوياته، وعلى تنوع أشكاله، هو ذلك السياق السلبي الذي يحدث الركام لا التراكم، وهو في أحسن الأحوال شذرات متفرقة تحدث حالة من الشرذمة البحثية والفسيفساء العلمية التي لا تملك منطقًا علميًا أو رؤية بحثية، وغالبًا ما تفتقد أصول المنهج وقواعد المنهجية.

والمحاور الرئيسية التي تناولتها الدراسة هي: المفاهيم الحضارية الأساسية مدخل للهوية والالتزام ومدخل للتبعية والهيمنة، الأساطير المنهجية: منظور معرفي ورؤية حضارية، التحيز في التحليل السياسي (التحيز المشتق): المجالات والمستويات، العلم بين نموذجين، نموذج الالتزام ونموذج التحيز، ثم مثلت الدراسة للتحيز السياسي من خلال تناول أزمة الخليج الثانية والتي أفرزت كما يشير سيف عبد الفتاح مجموعة من التحيزات في كل العوالم (عالم الأفكار والأشياء والأشخاص والأحداث).

ثم دعت الدراسة في النهاية إلى تأسيس «علم التحيز» لمعالجة «تحيز العلم».

ورأت أن ذلك العلم – علم التحيز – هو واحد من أهم العلوم الذي يرد الاعتبار لمجموعة من العلوم التي أهملت في البحث والتراكم فيها وضرورة ربطها بحياتنا العلمية والبحثية، وهذا العلم يعالج بالأساس مسائل معرفية أهمها تاريخ العلم ونظرية المعرفة وفلسفة العلم وكذلك علم اجتماع المعرفة هذه العلوم وفق تكامل بينها وتفاعل بين مجالاتها وموضوعاتها وارتباط بين قواعدها ومعاييرها، والواقع الأكاديمي. كل ذلك إنما يمثل عناصر مهمة وضرورية للرؤية النقدية التي يجب أن تسود ضمن موقف واع من الناحية المنهجية.

ويضيف سيف عبد الفتاح – أيضًا – بأن «علم التحيز» يجب أن يأخذ في الاعتبار تاريخ الأفكار والمفاهيم والفلسفة الكامنة خلفها، ونظرية المعرفة ضمن تكاملها مع النظريات الأخرى مثل: نظرية القيم والنظرة إلى الوجود والكون، وعلم اجتماع المعارف. والذي تتأكد فيه حقيقة أساسية مفادها أن المعارف لا تولد أو تنمو إلا ضمن وسط اجتماعي متشابك. وعملية صناعة الأفكار والعلم هي قضايا في غاية الأهمية ينبغي أن تكون ضمن اهتمامات علم التحيز.

وتشير **هبة رؤوف عزت** في بحثها الموسوم «**الأسرة والدولة: الماضي الغربي أم المستقبل الإسلامي**» إلى التحيز في وحدات التحليل في علم السياسة من خلال بيان الأسباب التي أدت إلى إقصاء الأسرة كأحد وحدات المجتمع من الدراسات السياسية. فالأسرة في العلوم الاجتماعية الغربية تدخل في مجال اهتمام علمي الأنثروبولوجيا والاجتماع. بينما لا تدخل الأسرة في مجال اهتمام علم السياسة، فهي في تصنيف العلوم «وحدة اجتماعية» ولا تدخل بشكل أصيل في الدراسة السياسية. فالوحدة الأساسية في الدراسات السياسية والكامنة حتى وراء دراسة سلوك الفرد، والفاعلة في العلاقات الدولية، هي الدولة حيث أصبحت بؤرة التركيز والاهتمام ومحور التنظير السياسي.

وترد هبة رؤوف اهتمام العلم الغربي بدراسة الدولة واستبعاد الأسرة من الدراسة السياسية إلى طبيعة هذا العلم الذي تسود فيه الفلسفة الوضعية وعلمنة العلوم والمعارف التي تحول بموجبها العلم من توجيه المجتمع وضبط حركته إلى مثالية التطورات الاجتماعية ورصدها. فالعلم الغربي يحصر نفسه فيما هو كائن معرضًا عما يجب أن يكون. ومن ثم فإن العلوم الاجتماعية المعاصرة. كما ترى صاحبة البحث - بحاجة إلى مراجعة وإعادة صياغة لتكون ذات بعد حضاري يحمل مسئولية رصد الواقع وتقويمه، والريادة في تغييره، وهو ما يستلزم إعادة بناء «علم العمران» يجمع العلوم المتفرقة المهتمة بدراسة الإنسان.

وتختتم الباحثة بالتأكيد على دور «أولى الأمر» من علماء الأمة، ومن ورائهم كامل الأمة في ظل محاولات فرض الهيمنة المعرفية والواقعية للمعسكر الغربي، أن يدركوا أن الاختيار في هذه المرحلة المهمة من تاريخنا الحضاري ليس كما يظن البعض، اختيارًا بين مستقبل غربي...ومستقبل إسلامي، وإنما هو في جوهره اختيار بين ماضي غربي ومستقبل إسلامي.

وفي دراسته «**ملامح للتحيز في التعامل مع مفهوم الحاكمية**» يسعى **هشام جعفر** إلى التعرض لبعض ملامح التحيز مع أحد المفاهيم الإسلامية المحورية وهو مفهوم «الحاكمية» باعتبار أن القضية - كما يؤكدها الباحث - ليست الانفكاك من أسر التحيز في الأنساق المعرفية والوسائل والمناهج البحثية الغربية، ولكن تظل المشكلة في تحديد ملامح الاجتهاد البديل القادر على التعامل المنهاجي المنضبط الذي يحقق الاستقامة العلمية.

ومن المظاهر التي رصدها للتحيز في تناول مفهوم «الحاكمية»، عدم الاستقصاء الكامل لدلالات المفهوم في الأصول (القرآن والسنة)، والخلط بين الحكم بالمعنى السياسي أي نظام الحكم وبين الحكم بما أنزل الله، والمظهر الثالث هو الربط بين

المفهوم (الحاكمية) وبين بعض الظروف والملابسات التاريخية (واقعة التحكيم بين علي ومعاوية) أو فكر بعض المفكرين الإسلاميين (المودودي وقطب) أو فكر بعض الجماعات الإسلامية (التكفير والهجرة والجهاد). وأخيرًا ربط الحاكمية بفكر بعض الجماعات الإسلامية يعد محاولة مقصودة أو غير مقصودة لدى البعض الآخر لإيجاد قطعية نفسية وشعورية تحول دون الاعتراف به ومن ثم رفضه.

ومن ثم دارت الدراسة حول بيان المعاني المختلفة والمتعددة لمفهوم الحاكمية، فبالإضافة إلى المعنى اللغوي أضافت الدراسة تسعة وجوه لهذا المفهوم:

الأول: الحكم بمعنى التحليل والتحريم في أمر العبادة والدين (الحاكمية التشريعية).

الثاني: الحكم بمعنى القضاء والقدر (الحاكمية التكوينية).

الثالث: الحكم بمعنى النبوة وسنة الأنبياء.

الرابع: الحكم بمعنى القرآن وتفسيره.

الخامس: الحكم بمعنى الفهم والعلم والفقه.

السادس: الحكم بالمعنى السياسي.

السابع: الحكم بمعنى القضاء والفصل في الخصومات والاختلافات بين الناس.

الثامن: الحكم بمعنى الإتقان والمنع من الفساد.

التاسع: الإبانة والوضوح.

ولا يرى **عصام أنس** في مقالته «**التحيز في الاجتهاد**» ذم التحيز على إطلاقه طالما أنه يراعي الضوابط المقررة، بل منه مستحب، ومنه لا مفر، ولكنه يؤكد على التحيز للحق، والبحث عن الموضوعية والبعد عن المصادرة، والترحيب بالمحاورة، والرغبة في المشورة، وتجنب التعصب. ويتمثل ذلك كله في الاجتهاد الذي يكون في

الظنيات ويكون لصاحبه أجر إن لم يكن مصيبًا، لأنه مصيب في قصده التحيز المطلق للحق حيث أصابه.

ويتطرق **طه جابر العلواني** في بحثه «**حول فكرة المواطنة في المجتمع الإسلامي**» إلى مفهوم شاع في الأدبيات الإسلامية المعاصرة التي حاولت تحقيق تقارب مفاهيمي مع الكتابات والتيارات الدنيوية لملابسات سياسية وفكرية فقبلت مفهوم المواطنة وحاولت إيجاد تخريجات له تلافيًا لإشكاليات مفهوم أهل الذمة. وهي محاولة يجدها الباحث تتحيز لمفهوم لا يصلح إلا في إطار الرؤية الدنيوية مما يجعل استخدامه في الإطار المعرفي الإسلامي يقترن بمشكلات منهجية عديدة، ويوضح الكاتب أسباب تحفظه وضرورة الحذر من تبنى مفاهيم محملة برصيد علماني فكري وتاريخي عند توصيف الفرد غير المسلم في المجتمع المسلم مبينًا كفاية المفاهيم الإسلامية وقدرتها على مواجهة الاتهامات التي تتعرض لها، دون حاجة لطمسها أو تعديلها لصالح نسق مخالف ومغاير من المعتقدات والمفاهيم.

والدراسة الأخيرة في هذا المحور بعنوان «**ملاحظات أولية حول الاستنارة والحداثة وما بعد الحداثة**» **لعمرو حمزاوي** وهدفت إلى إبداء بعض الملاحظات النقدية حول الاستنارة وإطارها المعرفي وتحيزاته ونقده والمحاولات الغربية لتخطيه في عصرنا وآثار ذلك علينا. وتتسم هذه الدراسة بمحاولتها ربط الأفكار التي ظهرت في الغرب والتطورات التي حدثت في هذه الأفكار بالإطار التاريخي والاجتماعي الذي تمت فيه.

ويشير عمرو حمزاوي إلى التحيز الأساسي في الحداثة الغربية وهي: تقديم الغرب بإطاره التاريخي والمعرفي على أنه الإطار العالمي والصالح في كل زمان ومكان لدراسة وفهم الجوانب المختلفة لحياة المجتمعات البشرية المتعددة والمختلفة والتنبؤ بمسارات تطورها بصرف النظر عن خصوصيتها.

المحور السادس : علم النفس والتعليم والاتصال الجماهيري:

يهتم هذا المحور بإدراك التحيز في ميدان علم النفس وعلوم الاتصال الجماهيري وهو ما يقع – أيضًا – ضمن اهتمام العلوم الاجتماعية، والتي تضمنها المحور السابق. ويتضمن هذا المحور قضايا التحيز في علم النفس والتعليم والمقررات الدراسية، وتصنيف المكتبات والمعلومات والأرقام، وقياسات الرأي العام.

يُعد هذا المحور استكمالًا للمحور السابق عن العلوم الاجتماعية إذ يضم مجموعة أبحاث تدور حول التحيز في علم النفس والتعليم والاتصال الجماهيري.

يبدأ هذا المحور ببحثين عن التحيز في علم النفس أولهما **لقدري حفني** بعنوان «**قضية التحيز في علم النفس: ملامح من سيرة ذاتية**» الذي يعرض فيه ملامح سيرته الذاتية في إدراك الفارق بين التحيز والذاتية، والموضوعية والحياد، حيث يرى أن ما يتميز به الباحث في السلوك الإنساني أنه يعد جزءًا من موضوع بحثه بحكم كونه إنسانًا مما جعل التقاليد العملية في علم النفس تؤكد على أهمية حياد الباحث وابتعاده عن «خطيئة التحيز» سواء تم ذلك بوعي الباحث بتحيزاته وإدراكه التام لها لكي يتخلص منها (كما في مدرسة التحليل النفسي) أو بإحكام التدريب على الفنيات الإحصائية الصارمة (التي يذهب أنصار المدرسة السلوكية إلى أنها ضمانة للموضوعية). ويعرض الكتاب لتجربته الذاتية في التعامل مع موضوع رسالة للدكتوراه عن الشخصية الإسرائيلية، والذي كانت ثمرة إدراكه لوهم المقولة التي ترى إمكانية الفصل بين الأولويات الوطنية والأولويات العلمية، حيث يخلص إلى أن الانحياز يعنى اتخاذ موقف مسبق لا مفر منه ولا مناص تجاه موضوعات الدراسة، تحكم اختيار الباحث لها وتعامله معها. لكنه يفرق بين أن يكون هذا الموقف موضوعيًا صحيحًا وأن يكون ذاتيًا خاطئًا، فالذاتية هي المذمومة لأنها تعني ألا يرى المرء إلا أفكاره هو وأن يراها على أنها وقائع خارجية، أما التحيز فلا مفر

منه، المهم هو التزام الموضوعية لا إدعاء الحياد البارد غير الممكن في العلوم الإنسانية والذي لن يثمر إلا دراسة موضوعات تافهة ولن يؤدي إلا إلى الذاتية لغياب إدراك التحيز وضبطه بالموضوعية أو إلى أن يقوم الباحث بخدمة سياق فكري وحضاري معاد له (دون أن يدري) لجهله بأهمية الإطار الحاكم والنموذج.

ويذهب د. **رفيق حبيب** في بحثه «**العلوم الاجتماعية بين التحديث والتغريب: نموذج علم النفس**» إلى أن أي علم يتحيز إلى مجموعة من القيم التي نبع منها، خاصة العلم الاجتماعي، متحيز بالضرورة لوظيفة اجتماعية وجد من أجل تحقيقها، وهو ما يعتبر تحيزًا في اختيار الموضوع، وتحيزًا في السعي لاكتشاف حقائق دون أخرى تأثرًا بتحيز عنصري أو تحيز لطبقة اجتماعية، فهناك حتمية للتحيز أما الحياد التام فهو أقرب للوهم منه للحقيقة.

ويذهب الكاتب إلى أن التحيز في أي علم يظهر جليًا بدراسة تاريخية، وبتطبيق ذلك على علم النفس يتضح وجود تحيز منذ النشأة التي ارتبطت بالعلوم الفسيولوجية والبيولوجية والفيزيقية، مما جعله يؤكد على الحتمية المادية الميكانيكية. وهكذا اختصر الإنسان إلى آلة عقلية واختصرت وظيفته إلى منتج ومبدع صناعي استهلاكي، وتم التأكيد على إمكانية تعديل السلوك وتنميط الأفراد وأهمية الفردية وروح المنافسة مما أدى إلى توظيف الإنسان واستغلاله. فاستخدم مفهوم الذكاء ومقاييسه لخلق نوع من التصنيف النفسي البيولوجي اتضح بعد ذلك خطؤه وأهمية الدور الذي تلعبه البيئة والظروف الاجتماعية.

ويحدد الكاتب عدة اقتراحات لتجاوز التحيز هي: تحديد الموقف من الآخر والإفادة من خبرته بندية ونظرة نقدية. ومحاولة التوصل إلى خصوصية في المنهج والمفاهيم تعكس الخصوصية الحضارية، وتطوير هذه المفاهيم والمناهج من خلال استخدام جدل نقدي مستمر لها، واستعادة القلق العلمي الذي يعد شرطًا للثورة

العلمية والسعي لوضع تصور علمي يطرح أيديولوجية بديلة ورؤية حضارية متميزة.

وتضم مجموعة الأبحاث حول التعليم ثلاثة أبحاث، أولها بحث **سعيد إسماعيل «إشكالية التحيز في التعليم»** الذي يطرح بشكل عام إشكالية التحيز في التعليم، فيؤكد بدوره أن التعليم لا يمكن أن يكون محايدًا لأنه ببساطة عملية التكوين والتنشئة التي يمر بها الإنسان ليحمل فلسفة المتجمع وأيديولوجيته، فهي عملية إعادة إنتاج للقيم والمفاهيم ونقلها إلى مستوى الواقع المعاش، ويذهب الكاتب إلى أن النظام المعرفي الغربي يعتبر الإنسان - محور العملية التعليمية - عقل وجسم أو عقل ومادة، ثم يرد العقل للمادة فيجعل العقل سلوكًا ذا طابع معين وليس كيانًا غيبيًا يختلف في الجسم الحي الفعال، مما يجعل القيم والغايات جزءًا من طبيعة العالم الخارجي، وهو ما ينتهي بجعل العقل جزءًا من الطبيعة ويؤدي إلى تشيؤ الإنسان، ورصده ودراسته باختيارات ومقاييس ومؤشرات تشابهت في أحيان كثيرة مع تلك التي تطبق على الحيوانات.

ويرى الكاتب أن التعليم كإطار للتنشئة وأداة لها أضحى يرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليست الداخلية فحسب بل الدولية كذلك، وهو ما يجعله وسيلة النسق المهيمن لفرض عقيدته ورؤيته للعالم، أي تجنيده وتدجينه.

وتحيز النظام التعليمي ليس تحيزًا في المفاهيم والأطر المعرفية فحسب بل كذلك في نوعية الخبرة والمعرفة التي يصقلها في الطالب كي يتم توظيفه في نظام تقسيم عمل اقتصادي وتقسيم عمل اجتماعي وعلاقات قوة معينة، فالتربية إذًا لا تخدم إلا القوى المستفيدة من عملية التنمية المشوهة بالداخل والخارج وتكرس إدراكًا زائفًا للذات والآخر.

أما كيفية تجاوز هذا التحيز للآخر في النظام التعليمي واسترداد ارتباطه بالذات

فلسفة وتاريخًا وواقعًا ومستقبلًا فيبدأ في نظره بالوعي بالتمايز الحضاري، ثم تحويل الدين إلى فلسفة حاكمة مستبطنة لا مجرد شكليات، ومنهج لا شعارات. ويركز الكاتب كذلك على أهمية المنظور الإسلامي لطبيعة الإنسان وفطرته كمتعلم، ويؤكد على أهمية اللغة باعتبارها وعاء للثقافة خاصة لغة القرآن، ويشير إلى أهمية إعداد المعلم وفقًا للنموذج المطلوب ليحقق الهدف والغاية، وضرورة رفع شأن التفكير والعقل مؤكدًا أن التجربة التي تتضمن كل هذه العناصر كفيلة بتجاوز أزمة النظام التعليمي ومشيرًا إلى تجربة المدارس الإسلامية في هذه الصدد.

أما بحث **هدى عبد السميع حجازي** بعنوان «**التحيز في المقررات الدراسية**» فيتعرض للتحيز في المناهج الدراسية تحديدًا، فتوضح الكاتبة أن التراث الثقافي في الواقع المعاصر أصبح يستقبل زيادات معرفية وتكنولوجية متراكمة وبسرعة فائقة مما جعل من المستحيل نقل هذا التراث كله أثناء عملية التنشئة، ومن ثم بات على المؤسسات التعليمية أن تختار. فمشكلة المناهج التعليمية هي مشكلة اختيار عدد من المواد الملائمة ثم تحديد محتواها في المراحل التعليمية المختلفة، ولذا لا يمكن أن تتصف الكتب المدرسية بالحياد والموضوعية ولابد من وجود نموذج كامل يتم من خلال قيمه وفلسفته تحديد أهداف المقرر وعناصره. وتلاحظ الكاتبة أن هذا النموذج ليس ثابتًا بل يطرأ عليه التعديل والتطوير وفقًا للمناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتدرس الباحثة محتوى مقرر «تاريخ التربية اليهودية» كمثال للتحيز في أحد المقررات الجامعية المعتمدة في الولايات المتحدة، حيث تبين التحيز في إبراز عناصر التجانس وإخفاء عناصر التفتت في النظام التعليمي اليهودي العبراني مثلًا، وكذلك إهمال مدى تأثير البيئة التعليمية غير اليهودية وتجاهل تآكل هذا النظام التعليمي والإقبال على التعليم العلماني في الدول المضيفة للجماعات اليهودية.

وتصنف هدى حجازي أشكال التحيز في المقررات الدراسية إلى تحيز حتمي ناتج عن عملية اختيار حتمية لإطار معرفي ونموذج ما فهو تحيز مستبطن، وفي المقابل يوجد تحيز واع كما في عمليات الدعاية والتعبئة الأيديولوجية، وهناك تحيز واضح وآخر كامن بسيط وآخر مركب، وتحيز فاضح وآخر تم تخفيف حدته بتنبيه القارئ له، وهناك أخيرًا تحيز داخل التحيز أي تبني رؤية معينة دون غيرها داخل نموذج معرفي مستعار، أو التركيز على مفكر بعينه دون غيره، وعلى جزء من أفكاره دون غيرها.

وترى الكاتبة أن طريقة الخروج من هذه التحيزات الغربية تكمن في تحديد وبشكل واضح حدود المشترك الإنساني وحدود التحيز والاختلاف الحضاري، أي حدود العام وحدود الخاص في القيم والتوجهات، وبذا يتمكن كل مقرر دراسي من طرح أسئلته الخاصة التي يمكن أن يجمع بينها سؤال عالمي إنساني شامل أو عدة أسئلة ذات توجه واحد.

ويتناول بحث **هاني محيي الدين عطية «التحيز في الأنظمة الغربية لتصنيف المكتبات»** ويؤكد على أن التحيز لفلسفة وعادات وتقاليد اجتماعية وتاريخية أمر لا مفر منه. وبيان تحيزات فكرة ما هو في حد ذاته تأكيد على تحيز الباحث لفكرة مضادة تؤمن بوجهة نظر أخرى. ويوضح الباحث مدى الارتباط بين تصنيف العلوم وفلسفة العلوم والتي تقوم على الإجابة على عدة أسئلة هي: ماذا؟ كيف؟ متى؟ أين؟ من؟ ولماذا؟ مشيرًا إلى أن الإطار المعرفي الغربي يجيب عن الأربعة الأولى فقط لطبيعته المادية الوضعية.

ويستعرض الباحث مظاهر التحيز في أشهر تصنيفين في أنظمة المكتبات الغربية تصنيف ديوى العشري الذي يفترض أن العقل له ثلاث خصائص هي الذاكرة والتخيل والمنطق، وتأثر عند نشأته بالإنتاج الفكري المتاح في مكتبات المشرق

الأمريكي، وتصنيف مكتبة الكونجرس لم تكن له فلسفة حقيقية سوى الاعتبارات العملية في توسع محتمل في حجم المحتوى الفكري للمكتبة واعتبارات تفاعل النظام مع موظفي المكتبة وعادات مرتادي المكتبة، ويوضح انحياز كلا التصنيفين بشكل عام لنشأتها الكنسية حيث كان آباء المهنة من اللاهوتين، مؤكدًا أن عملية تصنيف العلوم ليست ذلك العمل المتواضع من ترتيب الكتب على أرفف المكتبة بل هو فلسفة عميقة، قوامها العقيدة والعادات والتقاليد.

ويدلل الباحث على التحيز في تصنيفي ديوى ومكتبة الكونجرس باستعراض أنواع هذا التحيز: أولها التحيز المنهجي أي كيفية تناول الموضوعات داخل التصنيف حيث تعطي الفلسفة اليونانية مساحة رقمية أوسع بينما توضح باقي الفلسفات بما فيها الإسلامية في حيز ضيق، وكذلك المساحة التي تشغلها الديانة المسيحية في الديانات، والآداب الغربية في الأدب وهكذا.

أما النوع الثاني من التحيز فهو التحيز اللفظي أي المفاهيم المفاتيح التي تمثل العناوين التي تندرج تحتها الموضوعات حيث إن غالبيتها مفاهيم مسيحية لا تعبر عن المضمون الإسلامي كمفاهيم الخلاص والهرطقة والقديسين وهكذا. وثالث أنواع التحيزات فهو التحيز الديني الذي يتجلى في تسمية الإسلام بالمحمدية. أو ورود الفرق بمعنى الأديان المشتقة من الإسلام وهو تشويه لحقيقة وجوهر الإسلام.

ويرى الباحث في ختام بحثه أن الخروج من هذا التحيز لا يكون إلا بخطة نظرية إسلامية للتصنيف تنطلق من العقيدة والفكر والفلسفة الإسلامية وتستوعب العلوم الإسلامية الجديدة الناتجة عن عملية الأسلمة كالاقتصاد الإسلامي وعلم الإنسان الإسلامي والاجتماع الإسلامي وغيرها.

وإذا كان تصنيف العلوم هو أحد مظاهر التحيز في المكتبة الغربية فإن التحيز يمتد كذلك ليشمل محتوى هذه المكتبة أو الوحدة الأولية للأدبيات الغربية ألا وهى

المعلومة سواء كانت معلومة كمية إحصائية أو مقولة نظرية.

ثم يتناول عبد الوهاب المسيري «**الحقائق الصلبة والنموذج المعوج: دراسة في التحيز المعلوماتي**» حالة التحيز في المقولة النظرية أو المعلومة في حين يبرز مقال «الأرقام تطحن العالم» التحيز في الرقم الذي يفترض حيادًا وموضوعية.

يحلل المسيري مقولة أو اصطلاح محدد هو «الهولوكوست» أي المحرقة أو الإبادة الجماعية لليهود، فيبين سلسلة التحيزات المعرفية التاريخية المرتبطة بهذه المقولة، أولها أن الإبادة النازية ليهود أوروبا ليست واقعة استثنائية في تاريخ الحضارة الغربية بل هي لصيقة بهذه الحضارة ذات التجربة الإمبريالية. وثانيها التلاعب بالمستوى التعميمي والتخصيصي، فلم يكن اليهود وحدهم هم ضحايا الإبادة النازية، ولا كانوا كل اليهود هم الضحايا بل يهود أوروبا فحسب. ويوضح المسيري-أيضًا- آليات كشف مثل هذه التحيزات في المقولات أو الاصطلاح، وأهمها إرجاع الحدث لسياقه الحضاري وتحليله وفهمه في إطاره، فاللحظة النازية في الحضارة الغربية لم تكن نزوة وانحرافًا وإنما لحظة عبر فيها النموذج عن نفسه بدرجة عالية من التبلور، كذلك من المهم دراسة الأيديولوجيات الفرعية كجزء من نموذج معرفي كلي، وبذا يتضح أنه من المفارقات أن الأيديولوجية الصهيونية ما هي إلا تعبير عن نفس النموذج المعرفي الامبريالي باعتماده للقوة وتأسسه على القومية وتقديسه للدولة.

ويتضح من خلال كشف التحيزات أهمية مراعاة آليات تزييف الوعي لتجاهل النتائج المدمرة للنتائج. والمثال الواضح على ذلك هو إطلاق لفظ المسلم على يهود الإبادة لتجاوز بشاعة الأداء النازي وهي حقيقة يتم تجاهلها في جل المصادر الغربية عن الموضوع، مما يبين أن النموذج المعلوماتي الغربي له تحيزاته الواضحة التي تستبعد المعلومات الصلبة إن تناقضت مع النموذج المعرفي، مما يؤكد أن تراكم

المعلومات لا يتم بطريقة بريئة، وإنما من خلال نموذج معلوماتي متحيز، وليس صلبًا بل معوجًا، وهو الذي يقرر ماذا يستحق الرصد والتسجيل وما لا يستحق، وما هو المركزي وما هو الهامشي.

أما التحيز في المعلومة الكمية أي الإحصاءات فيتناولها مقال «**وراء الحقائق: الأرقام تطحن العالم**» الذي ينفي كون الأرقام حقائق لا تقبل النقاش، ويؤكد سهولة وإمكانية لي عنق الحقائق لخدمة ودعم وجهة نظر معينة. ويركز المقال على بيان التحيز في إحصاءات الناتج القومي الإجمالي، ويذهب إلى أهمية استخدام آليات مثل السلاسل الزمنية والمقارنة، مؤكدًا على خصوصية الإطار التفسيري والدلالي للناتج القومي الإجمالي، وغلبة النظرة المادية في تحديد عناصره، وعدم تضمنه للاعتبارات الاجتماعية والبيئية والنفسية، وتجاهله للاقتصاد غير الرسمي الخارج عن سيطرة الدولة، وهو ما يؤكد وجوب تحجيم سلطة الرقم الكمي لعجزه عن التعبير عن الظاهرة الإنسانية المركبة.

وفي مجال الاتصال الجماهيري يدرس بحث **محمد شومان** المعنون «**التحيز والموضوعية في قياسات الرأي العام**» هذه القضية، معتمدًا على منهج نقدي لا يرفض جملة استطلاعات الرأي العام على المستويين النظري والعملي (أي من حيث هي منظومة من الأفكار والمسلمات النظرية والممارسات العملية) بل يدعو إلى تحليل بنيتها النظرية والعملية دون انفصام بينهما في ضوء نشأتها التاريخية وما تتضمنه من قيم وآليات تحمل جوانب واحتمالات شتى للتحيز والموضوعية مما يسلم بالتالي إلى معرفة نسبية توفرها استطلاعات الرأي العام.

ويناقش الباحث التحيز في النموذج النظري الغربي لعملية قياس الرأي العام في ضوء متغيرين: السياق التاريخي والنتائج والخبرات العملية التي حكمت مسار النموذج النظري وارتباطه بالأساس بالخبرة الأمريكية التي نشأ في ظلها، وهي

الخبرة التي توضح تطويع وتوظيف النظام السياسي لاستطلاعات الرأي العام لا التزامه بها وطاعتها. أما المتغير الثاني فهو المفاهيم والنظريات الأساسية الخاصة بماهية الرأي العام وعمليات تكوينه وتغييره.

ويوضح البحث جوانب القصور والتحيز في تقنيات استطلاع الرأي العام من اختيار الموضوع، ومرورًا بتحديد عينة الجمهور المستهدف، ثم صياغة استمارة جمع البيانات وأخيرًا تصنيف البيانات وتحليلها. ويؤكد الباحث على تحيز المقولة التي تنفي وجود رأي عام في البلدان التي لا تأخذ بالليبرالية أو تعتبره غير مؤثر، مؤكدًا على أن للرأي العام في بلد من البلدان مقوماته المنبثقة عن تاريخه وتقاليده وظروفه البيئية وتراثه الثقافي ومناخه النفسي وأوضاعه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتجاربه الذاتية، ويرى أنه من المهم بلورة مقاييس وآليات لقياس الرأي العام تركز على دوره المجتمعي وتتلافى التحيزات السائدة فيه.

ويستكمل حسام السيد في ورقته «التحيز في الاتصال الجماهيري والخروج من الدائرة» والتي يختتم بها المحور بيان ارتباط الاتصال الجماهيري في أي مجتمع بأهداف هذا المجتمع العامة وقيمة محاولًا الإجابة عن تساؤلات مثل: هل الإطار النظري المعرفي للاتصال ونماذجه الموجودة الآن يتناسب مع أهداف التطبيق في المجتمعات العربية؟ وهل يحقق بآلياته الحالية أهدافه؟ وهل هناك اعتبار يؤخذ للفارق بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية من ناحية أنساق المعرفة وآليات العمل والقيم بل وحتى التكنولوجيا وهي العوامل المؤثرة في صياغة نماذج الاتصال؟

ويحاول البحث الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال التعرف على ماهية النموذج الغربي من حيث خصائصه الأساسية المتمثلة في سيطرة الطبيعة المادية وتحويل الظواهر الإنسانية لبيانات قابلة للضبط والقياس والسيطرة الغالبة للصفوة أو النخبة السياسية والاقتصادية والثقافية على أجهزة الاتصال الجماهيري.

وينتقل البحث بعد ذلك لبيان التحيز في آليات العمل الاتصالي من حيث عدم ملائمة هذه الآليات لتحقيق الأهداف ويتعارض الرموز المستخدمة مع دلالاتها في البيئة الحضارية في دول العالم الثالث. ويؤكد الباحث في الجزء الأخير من بحثه تميز بيئة الاتصال في العالم العربي وطبيعة البناء الاجتماعي ودور قادة الرأي ووجود وسائل حضارية كخطبة الجمعة، وأهمية إدراك فعاليتها وتأثيرها في التوجيه الاتصالي، ويؤكد على أهمية التخلص من خلل الرؤية وإتباع الغرب إذ إن التخلص من التحيز وتجاوزه يستلزم تغيير مناهج وطرق وأدوات العملية الاتصالية ليس بالاهتمام بالشكليات بل بجوهر الرؤية الحضارية لتصبح فلسفة تحكم العملية الاتصالية برمتها لا مجرد دعاوى أو إدعاءات أو شكليات.

المحور السابع: إدراك التحيز في الفكر العربي الحديث:

يعتمد هذا المحور على بحوث ودراسات تحليلية لإدراك التحيز في فكر بعض المفكرين العرب في العصر الحديث مثل: أنور عبد الملك، جلال أمين، عبد الوهاب المسيري، طارق البشرى، منير شفيق وغيرهم في محاولة لإدراك الصورة الذهنية لهؤلاء المفكرين عن إشكالية التحيز وكيفية التعامل معها ومعالجتها.

الدراسة الأولى لفؤاد سعيد بعنوان «تحيزات غربية في قضايا نهضتنا الحضارية: ورقة مستخلصة من أعمال الدكتور أنور عبد الملك». وقد حاولت هذه الدراسة رصد وتحليل ما يتعلق بقضية التحيزات المعرفية الغربية «في كتابات أنور عبد الملك ومحاولة صياغة «البديل المعرفي». ودارت الدراسة حول محورين رئيسين: أولًا، التحيزات الغربية في معرفة الشرق (العالم الثالث والشرق) و(الاستغراب)، وثانيًا: التحيزات الغربية حول مفهوم التنمية (تنمية أم نهضة حضارية، الإبداع الفكري الذاتي، الثقافة والتنمية، تفسير المعجزة اليابانية وإشكالية التحيز فيه).

و انطلقت دراسة إبراهيم البيومي غانم «إشكالية التحيز في فكر أربعة مفكرين

مصريين: د. جلال أمين، د. عبد الوهاب المسيري، أ. طارق البشرى، د. سيد دسوقي»، من الاعتقاد بأن إدراك التحيز في أي مستوى من مستوياته الظاهرة أو الكامنة – الإيجابية أو السلبية – من شأنه أن يسهم بدرجات متفاوتة في تقدم المناهج والنتائج والمقولات النظرية المرتبطة بالعلوم الاجتماعية الغربية التي تضفي على نفسها صفات الموضوعية والعالمية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج حول إدراك المفكر المصري لمسالة التحيز منها: أن المفكر المصري الذي أدرك التحيز المضاد لأمته وحضارته – سواء في العهد الليبرالي الملكي، أو في العقدين الأخيرين – قد أدركه من خلال ممارسة «النقد» المنهجي لعملية التغريب والعلمنة، والأخذ عن أوروبا، وكان هذا النقد يعني الرجوع إلى «الإسلام» بشكل أو بآخر، والاعتراف بمرجعيته العليا، وباعتباره مصدرًا مطلقًا وموحدًا للمعرفة، فقد اكتشف مفكرونا عدم وجود مصدر مطلق يمكن الرجوع والاحتكام إليه في البناء المعرفي الغربي، ومن ثم تأكد لديهم عدم إمكانية تصحيح التحيز – الذي اكتشفوه عن طريق ممارسة النقد – من داخل المنظومة المعرفية العلمانية، وصار الإسلام بالنسبة لهم بمثابة «النواة الصلبة» أو «المرجعية المطلقة» التي لابد من التشبث بها مثل كل شيء، على أن يأتي الاجتهاد وإعمال العقل بعد ذلك وضمن هذا الإطار.

رغم وجود اختلافات – نوعية وكمية – بين المفكرين الذين تحدثت عنهم الدراسة، ورغم تعدد المصطلحات والمفاهيم التي ينتقدها أو يقترحها كل منهم: مثل مفاهيم «الوافد» و«الموروث»، و«الاستقلال الحضاري» عند طارق البشري، ومفهوم «التراث» عند جلال أمين، ومفهوم «النموذج المعرفي» و«الإسلام القائد» و«التحيز» عند عبد الوهاب المسيري، ومفهوم «التنمية» و«الهندسة الاجتماعية» عند سيد دسوقي – نقول رغم أن نظرة شاملة إلى تجاربهم في إدراك التحيز، والعودة

إلى الإسلام توضح لنا أن لهم همًا مشتركًا، وقضية مركزية واحدة: هي قضية «إحياء المشروع الحضاري الإسلامي»، وإعادة بنائه على كافة المستويات المعرفية والمنهجية والعلمية والعملية، أما تلك المصطلحات والمفاهيم المتعددة التي يركز عليها كل منهم، فهي برغم اختلافها وتباين مجالاتها - ليست إلا تنويعات على هذا الأصل المشترك والهم الواحد.

من الناحية النظرية، نجد أن مفكرينا - المشار إليهم آنفًا - يفهمون الإسلام باعتباره منهجًا شاملًا لكل جوانب الحياة، ويسلمون - جميعهم -بأن الإسلام هو «وضع إلهي سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال، والفلاح في المآل - طبقًا لتعريف علماء الأصول للدين - أي أنهم يرفضون المفهوم العلماني للدين - وخاصة المفهوم الدوركايمي له، وما يرتبه ذلك من نتائج بالنسبة لعلاقة الدين بالدنيا، وبالنسبة لدوره في المجتمع.

من الناحية المنهجية، يسعى مفكرونا إلى تجديد بناء عقلية «العالم» طبقًا للمفهوم الإسلامي لكلمة «عالم»، وذلك عوضًا عن «عقلية المثقف» أو «المفكر» بالمعنى الذي حددته خبرة التاريخ الحضاري والاجتماعي الغربي، إن «العالم» في الرؤية الإسلامية هو من ورثة الأنبياء «العلماء ورثة الأنبياء»، والوراثة هنا هي وراثة العلم الشرعي بالمعنى الواسع الذي يشمل علوم الدين وعلوم الدنيا، ولذلك فإن قيام العالم بمهمته في أي مجال تتطلب مبدئيًا أن تتأسس معرفته انطلاقًا من توحيد مصادر معرفته وعلمه حول «الوحي» كإطار مرجعي أعلى له حجية مطلقة، وتدور مهمة العالم في مجتمع أمته حول عدة محاور أهمها «النقل»، وذلك للحفاظ على استمرارية الميراث الأصولي من القرآن والسنة، و«النقد» الذي يؤدي إما إلى التثبيت للمستجدات أو إلى دحضها، ومن ثم إلى إثراء التراكم العلمي وإنمائه، ومهمة العالم على هذا النحو تسرى على الشئون الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية

وكافة شئون الحياة.

أما من المنظور الحضاري، فقد أصبح لدى مفكرينا وعي عميق بالانتماء للحضارة الإسلامية، والشعور بواجب السعي من أجل تجديدها، وبث عناصر القوة في أوصالها، ومن أهم النتائج المترتبة على ذلك: عدم القبول بالحلول الوسط مع فكرة الانتماء للحضارة الغربية تحت أي ادعاء - مثل العصرية أو الحداثة أو التقدم - إذ هي تقوم على نظام للقيم مختلف ومناقض - في كثير من جوانبه وأساسياته - لنظام القيم الإسلامية، ومن تلك النتائج أيضًا أن مفكرينا قد حسموا مشكلة الهوية، ولم تعد تشكل أزمة بالنسبة لهم، كما لم تعد علاقات التدرج والترابط بين كل من الهوية (كدال على الاتجاه من العام إلى الخاص)، والانتماء (كدال على الاتجاه العكسي من الخاص إلى العام) موضعًا لأي لبس أو غموض.

وتخلص الدراسة إلى أن المفكرين موضع البحث رغم إيمانهم العميق بالإسلام، واعتزازهم بالتراث الحضاري لأمتنا، إلا أنهم لا يقبلون أن يكونوا مجرد نقلة لهذا التراث- ولو بعد تنقيته - بل إنهم، إضافة إلى ذلك، يحاولون القيام بالمهام الأصلية «للعالم» المسلم بمفهومه الواسع الذي أشرنا هنا بإيجاز.

ويشير **حسام الدين السيد** في دراسته المعنونة بـ«**التحيز للتفسيرات المادية: ورقة مستخلصة من كتابات الدكتور عبد الوهاب المسيري**» أن المسيري بدأ دراسة التحيز للتفسيرات المادية مع بداية دراساته في الصهيونية (باعتبارها نموذجًا ماديًا داروينيًا في التفسير) ولكن يتعمق هذا الاتجاه ويصبح موضوعًا أساسيًا في كتابه عن الحضارة الأمريكية الذي يسمى «الفردوس الأرضي» عام ١٩٧٩ ثم يتحول الموضوع الأساسي إلى نموذج تفسيري في كتاب «الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة ١٩٨٨، وتدور موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية والصهيونية: نحو نموذج تفسيري جديد حول الظاهرة

اليهودية، ولكنها في واقع الأمر هي دراسة تطبيقية يحاول فيها أن يبين قصور النماذج التفسيرية المادية، أما في دراسته غير المنشورة «في الإبداع العربي» فهي تختتم بمحاولة لتوصيف النموذجين: المادي والمادي الروحي.

ولنفس الباحث الدراسة التالية «**إدراك التحيز في المفاهيم الاقتصادي: ورقة مستخلصة من كتابات الدكتور جلال أمين**» ومن المقولات التي أوردتها الدراسة لجلال أمين والتي تعبر بوضوح إدراكه للتحيز الغربي ما يذكره بأنه من المؤسف أن الاقتصاديين في محاولتهم البحث عن شروط التنمية الاقتصادية قد تجاهلوا هذا العامل تجاهلًا تامًا وركزوا بدلًا منه على مظاهره السطحية وآثاره، كارتفاع معدلات الادخار والاستثمار...».

أما **هبة رؤوف عزت** في دراستها «**واقع نقل التكنولوجيا والتحيز ضد الذات: ورقة مستخلصة من كتابات الدكتور سيد دسوقي**» فقد مضت في رصد مقولات سيد دسوقي حول (نقل التكنولوجيا وعالم الغيب)، (الفرق بين العلوم الكونية والعلوم الإنسانية) (مسارات العلوم الإنسانية) منهج البحث في الحضارة الإسلامية واختلافه عن المنهج الغربي)، (التقليد والفجوة العلمية والتكنولوجية) (توظيف المعونات الأجنبية).

وقدمت **نادية رفعت** دراسة بعنوان «**عصر النهضة والتحيز في كتابة التاريخ: ورقة مستخلصة من كتابات الأستاذ منير شفيق**» توضح فيها رؤية منير شفيق حول تقويم عصر النهضة من خلال محاور عدة هي: النظرة الأحادية للتاريخ، البعد عن التوازن والعقل، عوامل القوة وعوامل الضعف، ثم تشير إلى رؤيته في العلاقة بين الحضارات وملامح النسق الحضاري الإسلامي الذي يقوم على: العقل، التوازن، الحق والعدل.

وعن «**إشكالية التحيز في مناقشة قضايا الشريعة عند طارق البشري**» تتناول

هذا الموضوع **هبة رؤوف** من عدة جوانب كما ظهرت في كتابات البشرى وهي: القراءة المتأملة لصدر الإسلام لأنه ليس فقط مرحلة تاريخية، العلاقة بين المثال المطلق والتطبيق النسبي، أسباب غياب الشريعة عن حياة الناس، الغزو التشريعي الغربي وتغلغله ودور الاستعمار العسكري والسياسي فيه.

ولنفس الباحثة تأتي الدراسة الأخيرة حول «**التحيز في دراسات المرأة: ورقة مستخلصة من كتابات الدكتورة منى أبو الفضل**» والتي تضمنت تفنيدًا للإطار المعرفي الغربي من خلال تحليل النظرية الاجتماعية والتي رأت منى أبو الفضل ضرورة مراجعتها للتحليل والنقد. ومن مظاهر التحيز التي رصدتها منى أبو الفضل في الدراسات النسائية: الخلط بين الإسلام والتقاليد، استبعاد إمكانات الإسلام في التغيير، التبسيط المحل لعملية التنشئة في المجتمعات الإسلامية.

*****

obeikan.com